وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم تجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان علوم تجارية

الشعبة: مالية وتجارة دولية

التخصص: مالية وتجارة دولية

أثر التكتلات الاقتصادية على تدفقات الاستثمار الأجنبي دراسة حالة الاتحاد الأوربي (1990-2021)

إعداد الطلبة:

- بن تيشة حنان
- بية اية
- بلمسعود شيماء

تحت إشراف الدكتور:

أ.د. بوشول السعيد

لجنة المناقشة:

أ.د. غانية نذير	**أستاذ محاضر صنف أ**	**رئيسًا**
أ.د. بوشول السعيد	**أستاذ محاضر صنف أ**	**مشرفا ومقررا**
د. عبيدلي عبد القادر	**أستاذ محاضر صنف أ**	**ممتحنا**

السنة الجامعية: 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

يقول الله عز وجل في محكم تنزيله

(لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ)

فله الحمد والشكر من قبل ومن بعد، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

وبعد:

بأخلص عبارات الشكر والعرفان والامتنان والإعتراف بالجميل إلى كل الأشخاص الذين ساعدونا في تخطي الصعوبات في إنجاز هذه المذكرة وعلى الجهود المبذولة والتوجيهات البناءة.

ونخص بالذكر الأستاذ المشرف الدكتور: أ.د. بوشول السعيد. الذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته.

وكل من ساعدنا من قريب او بعيد ولو بكلمة طيبة.

إلى كل هؤلاء نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير وجزاهم الله بخير الجزاء والثواب.

حنان & آية & شيماء

الاهـــداء

إلى من كانا سببا في وجودنا

إلى من بفضلهما رأينا نور الحياة، وتنسمت عبير الأبوة وعبق الحنان

إلى اللذان علمانا الأخلاق والأدب، ولم يبخلا علينا بشيء ماديا كان أو معنويا

إلى كل أب حفظه الله وأطال عمره.

إلى القلب الذي ينبض حبا...حنانا...وعطفا

إلى من تحملت عبء الحياة... وأخفت الألم وراء الأمل

إلى نور دروبنا... وريحانة حياتنا

إلى كل أم حفظها الله وأطال في عمرها.

إلى اخوتنا واخواتنا

شكر وتقدير خاص الى الأستاذ المؤطر " أ.د. بوشول السعيد "

إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذه المذكرة من قريب أو من بعيد

إليهم جميعا نهدي هذا العمل المتواضع.

الملخص

تهدف الدراسة الى دور التكتلات الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الاتحاد الأوروبي، ولقد توصلنا إلى التكتلات الاقتصادية حيث تعتبر إحدى الظواهر الاقتصادية التي عرفها العالم خلال القرن الماضي، وقد ازداد اتساعها وانتشارها واهتمام الدول بها نظرا للمزايا والمكاسب التي توفرها وتسعى إلى تحقيق مجموعة أهداف أهمها زيادة المنافسة اتساع حجم السوق، زيادة معدل النمو الاقتصادي إضافة إلى زيادة جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال إزالة كافة العقبات والعراقيل

الجمركية.

كما توصلنا إلى أن الاتحاد الأوروبي يعتبر من أنجح التكتلات الاقتصادية العالمية، ويعود هذا النجاح إلى التعاون بين الدول الأعضاء وقد تمكن الاتحاد الأوروبي من تحقيق العديد من الأهداف التي سطرها بوصوله إلى الوحدة النقدية وزيادة عضويته رغم وجود بعض العقبات التي تواجهه كمشكل الهجرة الغير شرعية وبعض المشاكل السياسية، كما يعتبر استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أهم أهداف إنشاء هذا التكتل وقد استطاع تحقيقه حيث ازدادت جاذبية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الكلمات المفتاحية: التكتلات الاقتصادية، الاستثمار الأجنبي المباشر، الاتحاد الأوروبي.

Abstract:

In this study, we have dealt with the role of economic blocs in attracting foreign direct investment in the European Union, and we have come to the conclusion that economic blocs are considered one of the economic phenomena that the world has known during the past century. Increasing competition, expanding the size of the market, increasing the rate of economic growth, in addition to increasing the attractiveness of foreign direct investment by removing all obstacles and obstacles

customs.

We also concluded that the European Union is considered one of the most successful global economic blocs, and this success is due to cooperation among the member states. The European Union was able to achieve many of the goals it set by reaching the monetary union and increasing its membership, despite the presence of some obstacles facing it, such as the problem of illegal immigration and some other problems. Attracting foreign direct investments is also considered one of the most important goals of establishing this bloc, and it has been able to achieve it as the attractiveness of the member states of the European Union to foreign direct investments has increased.

Keywords: economic blocs, foreign direct investment, the European Union

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

الاهداء

الملخص

مقدمة ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

الفصل الأول

التكامل الاقتصادي والاستثمار الأجنبي إطار نظري

تمهيد 6

المبحث الاول: الإطار المفاهيمي للتكامل الاقتصادي 7

المطلب الاول: الإطار التعريفي للتكامل الاقتصادي (تعريف واهداف واهمية) 7

المطلب الثاني: مراحل التكامل الاقتصادي 11

المطلب الثالث: مناهج التكامل الاقتصادي 14

المبحث الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر 18

المطلب الاول: مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر 18

المطلب الثاني: أهمية واهداف الاستثمار الأجنبي المباشر 20

المطلب الثالث: نظريات الاستثمار الاجنبي المباشر 24

خلاصة الفصل 31

الفصل الثاني

نظرة تحليلية للاستثمار الأجنبي المباشر لتكامل الاقتصادي الأوروبي

تمهيد 33

المبحث الأول: الأداء الاقتصادي للاتحاد الأوروبي 34

المطلب الأول: نشأة الاتحاد الأوروبي وتطوره 34

المطلب الثاني: أهداف الاتحاد الأوروبي وشروطه 36

المطلب الثالث: التنظيم المؤسساتي والعملياتي للاتحاد الأوروبي 38
المطلب الرابع: مظاهر التكامل الاقتصادي الأوروبي وتحدياته الداخلية والخارجية 41
المبحث الثاني: تحليل الدراسة القياسية 45
المطلب الأول: دراسة درجة تكامل متغيرات الدراسة (الاستقرارية) 45
المطلب الثاني: تحديد نموذج الARDL الأمثل حسب معيار AKAIKE 46
المطلب الثالث: اختبار التكامل المشترك باستخدام نهج الحدود(BOUNDS TEST) 50
المطلب الرابع: الاختبارات التشخيصية لصحة النموذج 51
خلاصة الفصل 53
الخاتمة 55
قائمة المصادر والمراجع 58

فهرس الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
01	أهم مراحل التكامل الاقتصادي	14
02	مقارنة بين المنهج التقليدي والمنهج البديل للتكامل الاقتصادي	16
03	**الجدول (03): اختبارات درجة تكامل متغيرات الدراسة**	46
04	**الجدول رقم (04): نتائج تقدير نموذج الـ ARDL(3.3.3.3.2)**	49
05	**الجدول رقم (05): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد(UECM)**	50
06	**الحدود الجدول رقم (06): اختبار التكامل المشترك باستخدام نهج**	51
07	الجدول (07): نتائج اختبارات قبول النموذج	53

فهرس الأشكال

الرقم	الجدول	الصفحة
01	نموذج الـ ARDL المفضل وفق درجات الإبطاء المثلى	48
02	التمثيل البياني ل cusum	53
03	التمثيل البياني ل cusum sq	53

مقدمة

تمهيد

تميز النصف الثاني من القرن العشرين وبداية الألفية الجديدة بميل بارز نحو ظاهرة التكتلات والتكاملات الاقتصادية مهما كانت الصورة التي تتخذها، فلم تعد التكتلات حكرا على قارة معينة أو إقليم معين أو مجموعة من الدول، فقد انتشرت في جميع انحاء العالم وأصبحت من أهم السمات التي تميز النظام الاقتصادي الراهن، حيث تسعى لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية مشتركة. ولعل أهم التكتلات الاقتصادية التي احتلت مكانا بارزا على الساحة الاقتصادية العالمية، نجد الاتحاد الأوروبي واتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا)، هذا يعني أن التكتلات الاقتصادية بين الدول المتقدمة احتلت مكانة كبيرة على الساحة الاقتصادية الدولية، ولقد كان من أهم النقاط التي يركز عليها قيام تكتل اقتصادي هو تفعيل وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لكونه المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، ووجود ارتباط قوي بين معدلات الاستثمار ومعدلات النمو والتنمية الاقتصادية ودرجة النمو الاقتصادي للدول، فضلا على أن الاستثمارات الأجنبية مصدرا من مصادر تمويل المشروعات التنموية والحصول على التكتلات اللازمة لتحقيق الرقي والنمو الاقتصادي.

1. الإشكالية:

انطلاقا مما سبق يمكن صياغة الإشكالية التالية:

ما هو أثر التكتلات الاقتصادية على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دول الاتحاد الأوروبي؟

تتفرع عن هذه الإشكالية الى بعض الأسئلة الفرعية منها:

- ما هو التكامل الاقتصادي وما هي أهدافه ومراحله؟
- ما هي أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وما هي أهميته؟
- ما هي نظريات الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟
- ما مدى نجاح تكتل الاتحاد الأوروبي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟

2. فرضيات البحث:

للإجابة على الأسئلة المطروحة يتم اقتراح الفرضيات التالية:

- يؤدي التكامل الاقتصادي دورا هاما في تطور الدول الأعضاء ضمن التكتل؛
- أصبح للاستثمار الأجنبي المباشر دورا بارزا في تمويل التنمية الاقتصادية؛
- توجد علاقة بين التكامل الاقتصادي وحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛

3. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

-تسليط الضوء على الإطار النظري للتكامل الاقتصادي وكذا أهم التجارب الرائدة؛ – الإلمام بالجوانب النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر؛

-الربط بين الظاهرتين الاقتصاديين التكامل الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر"؛ – محاولة إبراز دور التكامل الأوروبي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

4. أهمية الدراسة:

تأتي أهمية البحث من أهمية الظواهر الاقتصادية محل الدراسة، حيث يحتل كل من التكامل الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر مكانة متزايدة في التحليل الاقتصادي، نظرا لتأثيرها على المستوى المحلي والدولي، هذه المكانة جعلت من الضروري البحث عن أهمية التكامل الاقتصادي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

5. أسباب اختيار موضوع الدراسة:

-صلة الموضوع بالتخصص المدروس؛

-أهمية موضوع التكامل الاقتصادي، خاصة بعد التسارع الكبير في حجم وعدد التكتلات والتكاملات عبر العالم، حيث أصبح هذا الأخير عبارة عن أقطاب متنافسة فيما بينها.

-الأهمية المتزايدة للاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى الدولي كمصدر للنهوض أكثر بالاقتصاد الوطني.

6 منهج الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث واختبار صحة الفرضيات، تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي والمنهج التاريخي، بأسلوب دراسة الحالة، حيث:

– أعْتمِدَ المنهج الوصفي في الفصل الأول، من خلال تقديم وصف لكل الجوانب المتعلقة بالتكامل الاقتصادي والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

-أعتمد المنهج التحليلي في الفصل الثاني، بشكل أكبر خاصة عند دراسة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاتحاد الأوروبي.

-كما تم الاعتماد على المنهج التاريخي، في تقديم مراحل تطور الاتحاد الأوروبي.

7.الدراسات السابقة:

-شحاب نوال، **أثر التكامل الاقتصادي الإقليمي على تحرير التجارة الدولية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر (2010)، تطرقت هذه المذكرة إلى الإطار النظري للتكتلات الاقتصادية إضافة إلى أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على إطار تحرير التجارة الدولية، وكانت النتيجة أن التكتلات الاقتصادية الإقليمية ليست نقيضا أو بديلا للتجارة الحرة العالمية متعددة الأهداف، ولكنها تكملة لهذه التجارة، وأيضا في ظل نظام قائم على عدم التكافؤ واللا مساواة لا يصبح هناك مكان للبلدان الصغيرة إلا بتوحيد جهودها.

-لبيض فلة، بوحايون سارة، **دور التكتلات الاقتصادية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة – دراسة حالة الاتحاد الأوروبي** ، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل (2020/2019)، حيث تناولت هذه المذكرة الإطار النظري للتكتلات الاقتصادية وأيضا علاقة التكتلات الاقتصادية بالتحولات الراهنة، ولقد توصلت الدراسة إلى أن التكامل الإقليمي الذي يشهده العالم حاليا يختلف كثيرا عن ذلك الذي يشهده العالم بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث أنه أصبح عملية متعددة الأوجه، وأيضا غياب الإرادة السياسية تعوق قيام التكامل الاقتصادي حتى وان كانت مقوماته الأخرى متوفرة.

- هشام قاسمي، **دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي – دراسة حالة الاتحاد الأوروبي (2013-2019)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة محمد بوضياف بالمسيلة (2022/2021)، تناولت هذه الدراسة الإطار النظري للتكتلات الاقتصادية والاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحليل انعكاسات التكتل الاقتصادي الإقليمي على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع دراسة حالة الاتحاد الأوروبي نموذجا، وكانت أبرز نتائج الدراسة وجود علاقة ايجابية ما بين إنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

8 .خطة البحث:

تضمن البحث إلى جانب المقدمة والخاتمة فصلين كالآتي:

-الفصل الأول : تم التطرق من خلالها الى الإطار النظري للتكامل الاقتصادي في المبحث الأول، حيث تم تناول الإطار المفاهيمي للتكامل الاقتصادي ، الذي تضمن تعريف وأهداف واهمية التكامل الاقتصادي ثم مراحل قيام هذا التكامل الاقتصادي ، إضافة إلى مناهج التكامل الاقتصادي، أما فيما يخص المبحث الثاني فقد تناول الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التعرض لماهية الاستثمار الأجنبي المباشر، وتضمن تعريف وأهمية وأهداف الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك أهدافه وأشكاله إضافة إلى نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر.

-**الفصل الثاني** : تم من خلاله عرض أثر التكتلات الاقتصادية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال دراسة حالة الاتحاد الأوروبي، وذلك في مبحثين، حيث تضمن المبحث الأول الأداء الاقتصادي للاتحاد الأوروبي نشأة الاتحاد الأوروبي وتطوره وتطرق الى مظاهر التكامل الاقتصادي الأوروبي وتحدياته الداخلية والخارجية، أما المبحث الثاني فقد تناول تحيل الدراسة القياسية من خلال طرح نموذج وإعطاء نتائج لاختبارات صحة النموذج.

الفصل الأول

التكامل الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر إطار نظري

تمهيد

تميز النصف الثاني من القرن العشرين بالتوجه البارز نحو إنشاء مزيدا من التكتلات الاقتصادية والعمل على توسيعها وتعزيز القائم منها بضم أعضاء جدد، واحتلت بذلك مكانا مميزا في الأدبيات العلمية، حيث أصبحت التكتلات أحد المفاهيم الاقتصادية الواسعة الانتشار في الوقت الراهن.

وبهدف الوقوف على الإطار النظري للتكتلات الاقتصادية تم تقسيم الفصل الأول إلى مبحثين:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتكامل الاقتصادي

المبحث الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي

المبحث الاول: الإطار المفاهيمي للتكامل الاقتصادي

في الوقت الحالي يعيش العالم متغيرات عديدة بحيث أصبح من المستحيل أن تحقق أية دولة متطلباتها التنموية بجهد منفرد دون اللجوء إلى غيرها من الدول لتبادل وتقاسم المنافع المشتركة، فيجب على هذه الدول اللجوء إلى التكامل الاقتصادي مع دول أخرى، ونضرا ما يشير له موضوع التكامل الاقتصادي في جوانبه النظرية من تساؤلات فإننا سنحاول في هذا المبحث فك الإبهام عن هذه التساؤلات في مدلولها ومحتواها الفكري.

المطلب الاول: الإطار التعريفي للتكامل الاقتصادي (تعريف واهداف واهمية)

بدا الاهتمام بموضوع التكامل الاقتصادي على يد كل من Meade ، Myrdal، Tinbergen ، Lipsey، Scitovsky، viner وبالطبع هناك عدد اخر من الاقتصاديين ، الا ان الصيغة الكاملة لنظرية التكامل الاقتصادي كانت على يد Bella Balassa سنة 1962م[1] .

أولا: تعريف التكامل الاقتصادي

من الجانب اللغوي تشير مفردة **"تكامل "**في السياق العام إلى: "قيام مجموعة من المفردات بالتجمع في كيان واحد، بمعنى الحالة التي تكون فيها المفردات المقصودة دولا مستقلة تسعى إلى إقامة علاقات وثيقة فيما بينها، تتصرف فيها كما لو كانت كيانا واحدا أي كدولة واحدة، ويحدث عادة لدول ضمن إقليم جغرافي معين" ولذلك يطلق عليه «تكامل إقليمي» .

من الجانب الاصطلاحي يعرف التكامل الاقتصادي على أنه: "عملية إدماج كافة القطاعات الاقتصادية المتكاملة والمتنافسة، حيث لا تقتصر عملية التكامل الاقتصادي على القطاعات الاقتصادية المتكاملة فقط بل تشمل كذلك القطاعات الاقتصادية المتنافسة."[2]

هناك عدت تعريفات الي التكامل الاقتصادي نذكر منها:

---

[1] لطيف بن يوب، خديجة خرافي، (مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية: **أثر التكامل على الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة الايمو، السيماك والكوميسا**، العدد:05 السنة2020، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، ص40-63.

[2] عبد الرحمان روابح، **حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خضير، بسكرة، 2013/2012، ص03.

تعريف" ميردل " بأنه: عملية اقتصادية واجتماعية يتم بموجبها ازالة جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة وتؤدي الي تحقيق تكافؤ الفرص امام جميع الانتاج في دول التكامل.

تعريف "بيلا بلاسا ": التكامل الاقتصادي على انه عملية وحالة فبوصفة عملية فانه يشمل الاجراءات والتدابير التي تؤدي الي الغاء التمييز بين الوحدات المنتمية الي دول قومية مختلفة وإذا نظرنا اليه على انه حالة فانه في الامكان ان تتمثل في انتفاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية.[1]

أما " تنبرجن ": فيعرف التكامل الاقتصادي بأنه خلق الهيكل المناسب للاقتصاد الدولي حيث تتم إزالة كل العوائق المصطنعة أمام التبادل التجاري مع إدخال العناصر اللازمة للتنسيق والتوحيد.

في حين يرى "جون بيندر". أن التكامل الإقتصادي يشمل كلا من إزالة التمييز بين الفاعلين الإقتصاديين المنتميين لمنطقة التكامل، وصياغة وتطبيق سياسات موحدة بالقدر الذي يضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة.[2]

اما "فاجدا ": فقد ميزا بين نوعين من التكامل التجاري

- من خلال سوق والذي يكفل امكانية تداول المنتجات داخل نطاق التجمع التكاملي دون عائق.
- من خلال الانتاج والذي يتم بواسطة رفع مستوى الفروع الذي لا يمكن ان يبلغ حدودها المثلى ضمن الحدود الوطنية الي المستوى الاقليمي.[3]

إنطلاقا من هذه التعريفات يتضح لنا أن التكامل الإقتصادي هو: مشروع متعدد الأطراف أي هو مشروع جماعي؛ مبني على إرادة مجموعة من الدول متقاربة جغرافيا غالبا، لإقامة فضاء للتعاون؛ من خلال إزالة مختلف صور

[1] محمد الفضل بحياوي، فتحي، **دور التكامل الاقتصادي في تفعيل حركة التجارة الدولية – دراسة حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية للفترة 2016/2010**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي، قسم علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2019/2018، ص19/18.

[2] خاطر اسمهان، **دور التكامل في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم علوم الاقتصادية، جامعة محمد خضير، بسكرة،2013/2012، ص03.

[3] شليحي الطاهر، **اقتصاديات الدول العربية بين إشكالية التكامل وتحدي الاندماج في الاقتصاد العالمي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014، ص41.

التفرقة بين اقتصاديات الدول الأعضاء، واتاحة الفرصة للجميع؛ بغرض تحقيق أهداف سياسية (الأمن....)، اقتصادية (تشجيع التجارة ....)، اجتماعية (تنظيم الهجرة....)[1].

ثانيا: اهداف التكامل الاقتصادي

التكتلات الاقتصادية تستطيع تنمية الفعاليات الاقتصادية للدول الأعضاء تنمية سليمة وهذا وفقا للمبادئ النظرية الاقتصادية وبالتالي تحقيق الرفاهية لشعوبها، إلا أن هذه التكتلات يجب أن تتبع الخطوات التالية حتى تسعى لتحقيق أهدافها:

1-أن تكون لدول التكتل سياسة تجارية موحدة تجاه العالم الخارجي، مع تطوير هذه السياسة وامتيازها بالمرونة وفقا لتطور الأوضاع والعلاقات الدولية الاقتصادية.

2-الالتزام بالمنافسة الحرة داخل المنطقة التكاملية هذا ما يستدعي منح المنتجين على تقسيم الأسواق وتحديد الأسعار.

3-إلغاء القيود على حركة السلع وعناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء مع خضوع تحركات الأشخاص للقوانين السائدة في كل من هذه الدول.

4-التعاون مع الدول الأعضاء على تحقيق التوازن في موازين المدفوعات بالنسبة للدول التي تحقق عجز في موازينها خاصة في بداية قيام التكتل الاقتصادي.

5-إنشاء الصندوق الموحد للتعاون الاجتماعي بين دول التكتل يكون هدفه تدريب العمال وتأهيلهم تأهيل تكنولوجي.

6-إنشاء بنك الاستثمار الموحد خاص بدول التكتل يهدف الى تمويل الصناعات التي يجب إقامتها لاستغلال الإمكانات الصناعية المتاحة في هذه الدول وإعادة بناء الصناعات القائمة مع صراعات التقدم العلمي والتكنولوجي الحديث.

[1] زين الدين حماشي، **انعكاسات انشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية على اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة رابطة دول جنوب شرق اسيا (الأسيان)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2011، ص05.

7- إنشاء الأجهزة الإدارية المختلفة بجانب الإدارات الفنية الضرورية التي تستلزمها تنفيذ الأهداف المختلفة التي يحددها التكتل لنفسه في كل مرحلة من مراحل تطوره.

8-يجب أن لا تقتصر وظيفة الإدارات والأجهزة المختلفة على إعداد خطط التنسيق، وإنما يجب أن تمتد كذلك لتشمل تتبع التنفيذ وتقديم النتائج، على أساس ما يجتمع لديها من معلومات وبيانات إحصائية. قد تكون المشكلة الأساسية التي تواجهها دول التكتل، لا تكمن في حرية التبادل وانتقال عناصر الإنتاج، وإنما تكون المشكلة هي التعاون في إقامة المشاريع الإنتاجية الكبيرة وإدخال التكنولوجيا الحديثة، وتطوير الأراضي الواسعة والاستغلال الأمثل للموارد التي تمتلكها هذه الدول.[1]

ثالثا: اهمية التكامل الاقتصادي

تكتسي التكتلات الإقتصادية الإقليمية أهمية بالغة في عالمنا المعاصر، لأنها تمكن من تحقيق الكثير من المكاسب، وتتجلى أهمية التكامل الإقتصادي فيما يلي:

أولا: إن التكامل يؤدي إلى إلغاء القيود على حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال فيما بين الدول، مع قيامه بالتنسيق بين سياساتها الإقتصادية لإزالة التمييز الذي ربما يكون راجعا إلى الإختلافات في تلك السياسات. **ثانيا** إن التكامل يعجل التنمية الإقتصادية ويرفع من مستوى معيشة السكان في الدول الأعضاء حتى ولو **ثالثا** :يؤدي التكامل الإقتصادي إلى زيادة معدلات الإستثمار الذي هو محرك أساسي للتنمية. **رابعا**: يؤدي التكامل الإقتصادي إلى القضاء على التمييز القائم بين الاقتصاديات القومية.

خامسا: إن التكامل الإقتصادي ضرورة حتمية لا يمكن التفكير في تنمية اقتصادية في الدولة المتخلفة دونها، حتى وإن كان هناك إختلاف في نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

سادسا: يساهم التكامل الإقتصادي في زيادة معدلات التبادل التجاري في الدول الأعضاء، كما يؤدي إلى زيادة القوة التفاوضية لأنه كلما زاد عدد الأعضاء كلما كانت هناك قوة تفاوضية أفضل مع الدول الأخرى ومن ثم حجم تجارتها مع العالم الخارجي ستكون في وضع أفضل، أي أن التكامل الإقتصادي يحسن معدل التبادل.

[1] خليفة لطيفة عائشة، بن صخرية فاطمة، **أثر التكتلات الاقتصادية على التجارة الخارجية الجزائرية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم التجارية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2018/2017، ص 08/07.

سابعا: تظهر أهمية التكامل الإقتصادي من خلال تحقيق الوفرات الاقتصادية نتيجة اتساع نطاق السوق الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على منتجات المشروعات ذات المرونة الموجبة مما يمكن بدوره من إستغلال أكبر طاقة إنتاجية ممكنة بهذه المشروعات، ومن ثم يؤدي إلى زيادة.

ثامنا :تحقيق الوفرات الخارجية نتيجة إنتقال عناصر الإنتاج بحرية وبدون قيود بين دول المجموعة مما يؤدي إلى إنخفاض التكاليف لمعظم المشروعات نتيجة الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وتعتبر هذه الوفرات من أهم المكاسب التي تعظم أهمية التكامل الإقتصادي.

تاسعا: يساعد التكامل الإقتصادي على زيادة المنافسة بين مختلف المشروعات القائمة ومختلف عناصر الإنتاج في الدول الأعضاء، الأمر الذي يودي إلى انسحاب المنتجين ذوي الكفاءة الأقل وبالتالي الإستخدام الأمثل للموارد الإقتصادية وزيادة الرفاهية للمستهلكين .

وعليه فإن التكامل الإقتصادي ينطوي على أهمية كبيرة مما جعله ملاذ الكثير من الدول التي تسعى وتطمح لتبوأ مكانة أفضل في المجتمع الدولي.[1]

المطلب الثاني: مراحل التكامل الاقتصادي

يتخذ التكامل الاقتصادي بين الدول عدة أشكال مختلفة متدرجة حسب درجة التكامل الاقتصادي بين الدول، فأولها اتفاقية التجارة التفضيلية وثانيها منطقة التجارة الحرة، وثالثها الاتحاد الجمركي، ورابعها السوق المشتركة، وخامسها الاتحاد الاقتصادي، وسنتناول هذه الأشكال المختلفة للتكامل في الآتي:

أولا: اتفاقية التجارة التفضيلية :ويقصد بها مجموع الإجراءات التي تعتمدها دول معينة بهدف تخفيف القيود التي تحول دون قيام التبادل التجاري فيما بينها، كأن تتفق مثلا دول منطقة معينة على إلغاء نظام الحصص الذي تخضع له المبادلات التجارية فيما بينها مع إبقاء الرسوم أو تتفق دول معينة على أن تعطي بعضها امتيازات جمركية متبادلة، ويعتبر هذا الشكل من أبسط درجات التكامل الاقتصادي، ومن الأمثلة عليه: النظام التفضيلي بين دول الكومنولث البريطاني الذي أنشئ عام 1936بين بريطانيا ودول مستعمراتها السابقة .

[1] أحمد حسين معاوية، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، العدد 13، جامعة ظفار، 311، ص05/04.

ثانيا: منطقة التجارة الحرة **:**وهي عبارة عن اتفاق بين دولتين أو أآثر يتم بموجبه تحرير التجارة الخارجية وإلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على آل دولة مع الاحتفاظ بحريتها في فرض القيود أو الرسوم الجمركية في علاقاتها التجارية مع بقية دول العالم غير الأعضاء في اتفاقية منطقة التجارة الحرة، حيث تهدف منطقة التجارة الحرة إلى إزالة القيود على التجارة بين الدول الأعضاء فقط .

ومن الأمثلة على مناطق التجارة الحرة منطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك. وتعتبر منطقة التجارة الحرة أساسا لإقامة تجمع اقتصادي يساهم في دعم القدرة التنافسية للدول.

ثالثا: الإتحاد الجمركي :يعتبر الإتحاد الجمركي درجة أكثر تقدما من منطقة التجارة الحرة، حيث يتم من خلاله توحيد التعريفة للدول الأعضاء إزاء بقية دول العالم وذلك بعد إزالة كافة القيود على التجارة البينية. ويمكن تلخيص الاتحاد الجمركي في أربعة نقاط أساسية هي:

1-وحدة القانون الجمركي والتعريفة الجمركية.

2-وحدة تداول السلع بين الدول الأعضاء.

3-وحدة الحدود الجمركية والإقليم الجمركي بالنسبة لبقية دول العالم غير الأعضاء.

4-توزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي حسب معادلة يتفق عليها.

ومن أمثلة الاتحاد الجمركي السوق الأوربية المشتركة قبل الدخول في مراحل الوحدة، ومن الأمثلة أيضا اتحاد البنلوكس الذي تم توقيعه في سنة 1947 بين كل من بلجيكا وهولندا وتم تنفيذه سنة 1948.

رابعا: السوق المشتركة :تعتبر السوق المشتركة مرحلة أكثر تقدما من المراحل السابقة في التكامل والتكتل الاقتصادي، ويتطرق هذا الشكل من أشكال التكامل ليس فقط إلى إلغاء كافة الرسوم الجمركية والقيود الكمية وتوحيد التعريفة الجمركية إزاء العالم الخارجي بل يتضمن أيضا تحرير انتقال عناصر الإنتاج داخل السوق (العمل ورأس المال) فينتقل عنصر العمل ورأس المال دون قيود تعرقل انسيابهما من مكان إلى آخر بين الدول الأعضاء .ومن الأمثلة على السوق المشتركة، السوق الأوربية المشتركة والسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (COMESA) .

خامسا: الاتحاد الاقتصادي :وهذه الدرجة تعتبر أآثر تطورا من السوق المشتركة، حيث إنها تتمتع بخصائص السوق المشتركة نفسها في تحرير انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج وتزيد عليها في أنها تقوم على تنسيق وتوحيد السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء سواء السياسات المالية أو النقدية أو الزراعية أو الصناعية أو ما يتعلق بسعر الصرف، وهذا يضمن تحقيق الانسجام بين السياسات الاقتصادية العامة لدول الأطراف في اتفاقية الوحدة. ويعتبر الاندماج الاقتصادي أعلى درجات التكامل على الإطلاق، حيث يتم فيه إذابة اقتصادات الدول الأطراف بحيث تصبح كأنها اقتصاد واحد يتولى تحديد سياسته المختلفة سلطة عليا يكون لقراراتها في الشؤون اقتصادية سلطة إلزام جميع الدول الأعضاء، ولكن يجب أن لا يغفل عن الأذهان أن تحقيق هذه الدرجة من التكامل يتطلب بالضرورة تحقيق وحدة سياس.[1]

سادسا: الاتحاد النقدي: يعرّف التكامل النقدي على أنّه مجموعة من الترتيبات الهادفة إلى تسهيل المدفوعات الدولية، عن طريق إحلال عملة مشتركة محل العملات الوطنية للدّول الأعضاء في المنطقة التكاملية، لأنّ صور التكامل الإقتصادي السابقة تنشأ عنها مشكلات نقدية، قد تعرقل تحقيق التكامل التام، ممّا يستوجب وجود عملة موحدة تسهّل طريقة الدفع بين دول منطقة التكامل ومن الاقتصاديين من يرى أنّه في ظل عدم وجود عملة موحدة ما بين دول الأعضاء في التكامل، يمكن أن تكون هناك وحدة نقدية إذا تم تثبيت أسعار صرف عملات الدّول المتحدة، وإطلاق حرية التحويل الخارجي لتشجيع التبادل التجاري والإستثماري .

من هنا ظهر مصطلح التكامل النقدي الجزئي، والذي يقصد به وجود عدة عملات مع تثبيت لأسعار الصرف وإعطاء حرية للتحويل، أمّا التكامل النقدي التّام فيقتضي إنشاء عملة مشتركة بين الدّول الأعضاء، ويترتب عن وجودها توفر سلطة نقدية تتولى مسؤولية إدارة العملة المشتركة الجديدة، وتأخذ عادة شكل بنك مركزي اتحادي.

سابعا: الإندماج الإقتصادي الكامل ويفترض توحيد السياسات النقدية والمالية والاجتماعية وتلك الخاصة بمحاربة الأزمات الدورية، مع إنشاء سلطة فوق قومية على صعيد أطراف الإندماج تكون متمتعة بسلطة اتخاذ القرارات الملزمة للدول الأطراف.[2]

---

[1] محمد محمود ولد محمد عيسى، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية وتحديات العولمة الاقتصادية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم علوم الاقتصادية، جامعة دالي براهيم، الجزائر، 2010/2009، ص34/3/32.

[2] بن ناصر محمد، **المشاريع العربية المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي**، مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008/2007، ص18.

الجدول رقم (01): أهم مراحل التكامل الاقتصادي

نوع التكتل	ملامح التكتل			
تجارة حرة بين الدول الأعضاء	رسوم جمركية خارجية موحدة	حرية تحرك عوامل الإنتاج	تنسيق آفة السياسات الاقتصادية	
منطقة حرة	/			
اتحاد جمركي	/	/		
سوق مشتراة	/	/	/	
اتحاد اقتصادي	/	/	/	/

المصدر: بكري آمال، الاقتصاد الدولي، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2002، ص 196.

المطلب الثالث: مناهج التكامل الاقتصادي

يعمل التكامل الاقتصادي على تحرير عوامل الإنتاج رأس المال واليد العاملة) مما يمنح ميزة نسبية لتلك الدول المنطوية تحت هذا الإطار، ويمكنها من الاستفادة من هذا التحرير، على غرار الدول غير المنتمية لهذا التكامل، ومنه بدأ التفكير في إيجاد طريقة أخرى لتحرير التجارة تجمع بين جميع الدول سواء المنتمية لأي تكامل أو غير المنتسبة له، وهذا التجمع هو ما يعرف بالمنهج البديل للتكامل الاقتصادي.

أولا: المنهج التقليدي للتكامل

نقصد بالمنهج التقليدي للتكامل الاقتصادي ذلك المنهج الذي تعارفت عليه نظرية التكامل ابتداء من الاقتصادي بيلا بلاسا "، والذي يتم عبر مراحل أو أشكال سبق التطرق إليها، وهي منطقة التجارة الحرة الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة الاتحاد الاقتصادي والتكامل الاقتصادي التام، حيث يجمع بين دول تين أو أكثر تتقارب فيها المستويات الاقتصادية، وتتوفر فيها شروط ومقومات كفيلة بإنشاء تكامل اقتصادي بينها.

ثانيا: المنهج البديل للتكامل

نقصد به ذلك النوع من التكتل الذي يجمع بين العديد من دول العالم، لا تتقارب في المستويات الاقتصادية والاجتماعية كما هو الحال في المنهج التقليدي، فهو يجمع إذا بين دول وأقاليم متقدمة ودول وأقاليم أخرى أقل تقدما دول) نامية ويعمل على تحرير التجارة بينها

ولقد تحلى ظهور هذا المنهج بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة سنة 1995م، لكنه كان معروفا من قبل هذه الفترة وذلك من خلال اتفاقية الجات، إلا أنه لم يكن بالصورة التي ظهر بها بعد 1995م، حيث زاد انضمام الدول إلى هذا التكتل بنسبة كبيرة، فمن خلال المنظمة العالمية للتجارة تم إلغاء العمل بالنظم التفضيلية، مما أعطى فرصة للدول الأقل نموا والتي لا تستطيع أن تنشأ تكاملا اقتصاديا فيما بينها في إيجاد مناف ذ إلى الأسواق العالمية، من خلال توثيق علاقاتها بدول أكثر تقدما، تعمل كرائد له ما في اقتحام تلك الأسواق واكتساب القدرات اللازمة لذلك، ويستلزم إقامة مثل هذا التكامل وجود دولة مركز أو قائد .[1]

وتعمل المنظمة العالمية للتجارة، والتي تمثل المنهج البديل للتكامل على تحرير القيود التجارية، لتسهيل انتقال السلع والخدمات على الصعيد العالمي، وفتح الأسواق التجارية بين بعضها البعض، وجعل الاقتصاد العالمي يتجاوز الحدود الجغرافية ويصبح أكثر تقاربا وتكاملا على ما كان عليه من ذي قبل هذه الميزات التي يتيحها المنهج البديل للتكامل جعلت بعض الاقتصاديين يشككون في م مدى فعالية المنهج التقليدي للتكامل في الوقت الحالي، ومدى أهميته لأنه في نظرهم محدود ويقتصر على الدول الأعضاء فقط، ومن خلال الجدول التالي سنحاول ابراز أهم نقاط الاختلاف بين هذين المنهجين:

الجدول رقم (02): مقارنة بين المنهج التقليدي والمنهج البديل للتكامل الاقتصادي

[1] كامل بكري، **الاقتصاد الدولي " التجارة الدولية والتمويل"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص202.

الخصائص	المنهج التقليدي للتكامل الإقتصادي .	المنهج البديل للتكامل الإقتصادي.
النطاق الجغرافي	إقليم يضم دولا متجاورة .	إقليم أو أكثر متجاورين.
الخصائص الإقليمية	التجانس وتقارب المستويات الإقتصادية .	التباين وتولي عضو متقدم القيادة.
الإجتماعية والثقافية	تأكيد التقارب لتمكين الوحدة كهدف ثاني	السماح بالخصوصيات وتبادل التفاهم .
الدوافع السياسية	تحقيق السلام والأمن وتوقيف الحروب .	دعم الإستقرار السياسي وتحجيم الأصولية
التوجه الإقتصادي	داخلي لتفادي ضغوط الانفتاح على العالم.	خارجي بحثا عن اندماج مأمول في العالم.
تحرير التجارة	ترتيبات تفضيلية بدءا من منطقة التجارة الحرة ثم الإتحاد الجمركي وسوق مشتركة واتحاد الإقتصادي واندماج اقتصادي تام .	منطقة حرة تتفاوت فيها المدة التي تستكمل فيها الدول المختلفة مقوماتها .
عدم المعاملة بالمثل	مسموح بها لصالح الدول الأقل تقدما .	غير مسموح مع تعويض الأقل تقدما .
نطاق التجارة	أساسا السلع الصناعية بهدف الإحلال محل الواردات على المستوى الإقليمي .	السلع والخدمات مع التركيز على تعزيز التصدير .
العناصر / العمل	تحرير تدريجي مع توفير شروط أشد للتكامل النقدي .	يفرض من البداية حركة من الأعضاء الأكثر تقدما إلى الأقل تقدما .
العناصر / العمل	يؤجل لمرحلة وسيطة ويستكمل عند الإتحاد.	غير متاح لمواطني الأقل تقدما .
تنسيق السياسات	تدريجي مع توسيع صلاحيات فوق وطنية يشارك فيها كل الأعضاء بالتساوي .	إعطاء وزن أكبر لمطالب الشركات العابرة للقوميات والأعضاء الأكثر تقدما .
المرحلة النهائية	الوحدة الإقتصادية على أمل أن تقود إلى وحدة سياسية .	أساسا مرحلة واحدة تقتصر على تحرير التجارة وحركة رأس المال .
النظام الإقتصادي	تخصيص حر أو مخطط للموارد وقيود على حركة الإستثمار الأجنبي .	وضع حرية دخول الإستثمار الأجنبي المباشر .
الدعوة والتوجيه	السلطات الرسمية	رجال الأعمال والعابرة للقوميات .

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة (الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة)، القاهرة، 2003، ص17.

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ وجود اختلاف كبير بين المنهجين التقليدي والبديل للتكامل الاقتصادي، وكما ذكرنا سابقا فإن المنهج التقليدي كان سباقا للظهور ، وقد أثبت نجاحه في الكثير من الدول، كما نلاحظ جملة من المزايا التي يتيحها هذا المنهج لدول التكامل وما يسعى إليه في الوصول إلى الوحدة السياسية، وعلى النقيض من ذلك فإن المنهج البديل يقتصر هدفه على تحرير التجارة و رأس المال بين ال لدول الأعضاء، ولا يعد هذا إجحافا في حق المنظمة العالمية للتجارة، والدور الذي تلعبه منذ إنشائها في تحرير التجارة ورأس المال وانتشار الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولكن مع كل

هذا يبقى كل منهج للتكامل له أهداف خاصة به يرمي إلى تحقيقها، كما تبقى وجهات نظر الكتاب والاقتصاديين تختلف حول من هو المنهج الأفضل، وفي هذا السياق.

يرى الأستاذ عبد المطلب عبد الحميد" أنه حتى وإن حقق المنهج البديل نجاحا في التكامل، فإنه سيظل المنهج التقليدي يمثل أساس التكامل الاقتصادي، نظرا لوضوحه وواقعيته في أن التكامل الاقتصادي يمر عبر مراحل حتى وإن طالت مدتها في بعض الأحيان، ويرى أن هذا المنهج هو الأصلح للتطبيق.[1]

[1] عبد الحميد عبد المطلب، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 ديسمبر**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003 ص 18.

المبحث الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية بالغة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في أي بلد، كونه من الأنشطة الاقتصادية الأساسية في تحقيق النمو الاقتصادي، وقد زاد الاهتمام به في السنوات الأخيرة نظرا للإمكانيات التي يوفرها في شتى الميادين، وفي ما يلي سنتطرق إلى ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الاول: مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر

تعددت تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر تبعا لتعدد الاقتصاديين والمدارس الاقتصادية المختلفة لمتعاقبة حيث تباينت أرائهم حول مفهوم واحد شامل، وسنحاول في هذا المبحث بلورة بعض التعاريف الخاصة به مع تحديد أهميته وخصائصه.

أولا: تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر: المقصود بالاستثمار الاجنبي المباشر هو انتقال رؤوس الاموال الاجنبية للاستثمار في الخارج بشكل مباشر للعمل في صورة وحدات صناعية او تمويلية او انشائية او زراعية او خدمية ويمثل حافز الربح المحرك الرئيسي لهذه الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

-**عرفه باركر*** أنه : "عملية الاندماج والتملك عبر الحدود وعرفه أيضا بأنه شراء موجودات أجنبية مع امتلاك الحق في إدارته.

- **عرفه "Dominick salvatore****** أنه: "عملية استثمار حقيقي في المصانع والسلع الرأسمالية والأرض والأصول الثابتة ويتضمن ذلك رأس المال والإدارة، ويحتفظ المستثمر بحق السيطرة واستعمال رأس مال المستثمر.[1]

-كما يعرف بأنه : "تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة لها أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة[2].

---

*باركر: اقتصادي بريطاني ولد في 1932 وتوفي جويلية 2016.

**دومينيك سالفاتور : اقتصادي أمريكي ولد في 23 ماي 1940 في نابولي في ايطاليا

[1] جمال بلخباط، **جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي**، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تنمية، جامعة باتنة 2015، ص 12.

[2] نزيه عبد المقصود محمد مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2007، ص 31.

-وعرفه **Michel menrybouhet** على أنه : "المشاركة في ملكية رأس مال الشركة بنسبة 10% أو أكثر حيث ترتبط هذه الملكية بالتأثير في إدارتها.[1]

ثانيا: تعريف صندوق النقد الدولي: يعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال تأثيره على ميزات المدفوعات للدول حيث يعتبره: مختلف العمليات المالية المخصصة لتسيير وتدعيم نشاط المؤسسة المتواجدة في بلد أجنبي غير بلد المؤسسة الام، ومنه فهو يضم مجموعتين من العمليات:

- ❖ العمليات المنجزة انطلاقا من استراتيجية النمو الداخلي لشركة دولية النشاط، المتوطنة في البلد الاصلي مع مختلف مؤسساتها في الخارج (الفروع، المكاتب، التمثيلية)، مثل زيادة الطاقة الانتاجية لفروع منتجة في الخارج، مجمل الامدادات المالية الصادرة من بلد الشركة الام الى فروعها، زيادة راس مالها،
- ❖ العمليات المنجزة من خلال استراتيجية النمو الخارجية: بشرط امتلاك المؤسسة حصة لا تقل عن 10%اي ان تقوم شركة دولية النشاط بالدخول في راس مال شركة في البلد الاجنبي بنسبة تتجاوز10%والتي تسمح للشركة الاجنبية بالمراقبة والمساهمة في تسيير الشركة المستهدفة.[2]

وحسب هيئة الامم المتحدة والتنميةUNICTAD ، فقد عرفت الاستثمار الاجنبي المباشر بكونه ذلك الاستثمار الذي يفضي الى علاقة عادة ما تكون طويلة المدى، حيث يعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الاجنبي في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير التي ينتمي الى جنسيتها.

ثالثا: تعريف منظمة التجارة العالمية

عرفته على أنه: نشاط يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد ما البلد (الأم) أصولا إنتاجية في بلد آخر البلد المضيف بقصد إدارتها".[3]

---

[1] كريمة قويدري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان 2011، ص 06.

[2] يعقوب علي جانقي، علم الدين عبد الله بانقا، **التمويل الخارجي المباشر**، المنظمة العربية للتنمية الإدراية، القاهر ، مصر، 2006 ، ص 3.

[3] عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 33.

المطلب الثاني: أهمية واهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

أولا: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة والتي يمكن إضاحتها على النحو التالي:

-رفع معدل الاستثمار بالدول النامية من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومن خلال جذب المدخرات المحلية إلى الأنشطة الأساسية أو الأنشطة المكملة ومن ثم ارتفاع عوائد الملكية وهو ما يدفع جذوره إلى زيادة المدخرات وبالتالي الاستثمارات[1].

- الإسهام في تحسين وضعية ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير وتقليص الواردات وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية. – المساعدة في فتح أسواق جديدة للتصدير، لاسيما أن الشركات متعددة الجنسيات لديها أفضل الإمكانيات للنفاد إلى أسواق التصدير بما تملكه من مهارات تسويقية عالية[2].
- تذكية المنافسة بين الشركات المحلية، وما يصاحب هذا التنافس من منافع عديدة تتمثل في خفض الاحتكار وتحفيز الشركات على تحسين نوعية الخدمات والمنتجات. – إن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تسمح بانتقال القدرات التكنولوجية والخبرات الإدارية والتسويقية التي تحتاجها الدول النامية والتي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- يعتبر مصدرا مهما من مصادر التمويل في الدول المضيفة من خلال دفع عجلة التنمية الاقتصادية بها وهو تمويل غير مكلف حيث لا يولد أقساط أو فوائد كما في القروض.[3]

ثانيا: اهداف وأشكال الاستثمار الاجنبي المباشر:

1- اهداف الاستثمار الاجنبي المباشر

تسعى الشركات والافراد الى الاستثمار في دول اخرى سعيا منهم لتحقيق العديد من الاهداف، ومن اهم الاهداف التي يمكن تحقيقها من قبل المستثمرين ما يلي:

1. الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها لأجل استخدامها في صناعاتها.

---

[1] أمير حسب الله محمد، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير مباشر في البيئة الاقتصادية العربية**، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 20.

[2] حسان خضر، **الاستثمار الأجنبي المباشر، تعاريف وقضايا جسر التنمية**، المعهد العربي للتخطيط، العدد 33، الكويت، 2004، ص 11.

[3] محمد والبي، **أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 2، جامعة بليد الجزائر،2008، ص 315.

2. ايجاد اسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الاجنبية لتسويق فائض كبير من السلع الراكدة والتي لا تستطيع هذه الشركة تسويقها في موطنها.

3. الاستفادة من ميزة انخفاض عناصر التكلفة في الدول المستثمر فيها وعلى سبيل المثال اجرة العامل في تلك الدول تكون عادة اقل من اجرة العامل في الدول المتقدمة صناعيا.

4. الاستفادة من فرص تحقيق الربح في الدول المستثمر فيها اذ ان الشركات الاجنبية قد تحقق ارباحا من استثماراتها الاجنبية تفوق بالكثير ارباحها من عملياتها داخل موطنها.

5. الاستفادة من قوانين تشجيع الاستثمار والاعفاءات الضريبية التي تمنحها الدول من اجل استقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة[1].

6. هدف سياسي، يقود الى تمتين العلاقة السياسية للبلد المضيف للاستثمار بحكومة البلد الام لهذا الاستثمار وبالتالي التدخل والتأثير في قرارته السياسية.

7. هدف بيئي، يتمثل في ابعاد مخلفات التصنيع ذات التأثير في البيئة من البلد الام للاستثمار الى البلد المضيف للاستثمار.

8. تحقيق الارباح في الدولة المضيفة للاستثمار والتي عادة تفوق الارباح المتحصل عليها من استثمار الاموال والجهود والخبرات في البلد الام لهذا الاستثمار[2].

2- أشكال الاستثمار الأجنبي:

للاستثمار الأجنبي المباشر أشكال متعددة ومتنوعة والتي تجسدت ميدانيا على الساحة الاقتصادية العالمية بشكل متفاوت نوجزها فيما يلي:

- **الاستثمار المشترك:** يقوم هذا النوع على مبدأ الشراكة بين طرفين أو أكثر من بلدين أو أكثر من خلال شراكة دولية، ويحدث ذلك في شكل مشروعات اقتصادية تندرج فيها عمليات إنتاجية وتسويقية ومالية، تتم في دولة أجنبية (الدولة المضيفة وبمشاركتها، والاعتقاد السائد في الدول المضيفة، هو أن صيغة المشاركة تجعلها قادرة على الحصول على احتياجاتها من الموارد التكنولوجية والخبرات الإدارية دون أن تتخلى عن السيطرة ولو جزئيا على المشاريع المقامة على أراضيها.[3]

[1] محمد مراس، **قياس علاقة التكامل المتزامن بين الإستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات النمو**، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد2، جامعة سعيدة، 2015، ص124.

[2] عدنان مناتي صالح، **دور الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية للدول النامية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية،2013، ص361.

[3] باسم حمادي الحسا، **الاستثمار الأجنبي المباشر**، ط 1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2014، ص 22.

- **الإستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي**: تعتبر الاستثمارات التي يملكها المستثمر الأجنبي بالكامل من أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات وتتمثل في قيام هذه الشركات بإنشاء فروع subsidiaries للإنتاج أو التسويق أو غيرها من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة، خاصة قطاع المنتجات الأولية ولا سيما القطاع النفطي).

وهذا الشكل من أشكال الاستثمارات يتيح للعنصر الأجنبي السيطرة الكاملة في اتخاذ القرار، ولهذا تتردد الدول كثيرا في التصديق على مثل هذه الاستثمارات خوفا من التبعية الاقتصادية والهيمنة من قبل المستثمر الأجنبي، خاصة بعد الأرباح الطائلة التي حققتها تلك الشركات من جراء استنزاف الموارد الطبيعية للدول المضيفة بأبخس الأثمان وتسببها في زيادة عبئ ميزان مدفوعات هذه الدول.[1]

- **الاستثمار في المناطق الحرة تعتبر المناطق الحرة** جزءا من إقليم دولة معينة لكنها تعتبرا أجنبية عن الدولة التابعة من ناحية التجارة الدولية والنقد والجمارك، والمناطق الحرة لا تغدو أن تكون شكلا من أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجال التجارة الدولية، وهي إن كانت جزء من إقليم الدولة فإنها لا تسري عليها الإجراءات الجمركية والإدارية التي تسري على باقي إقليم الدولة.
- **مشروعات أو عمليات التجميع** هذه المشروعات قد تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني (عام وخاص يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا وفي معظم الأحيان خاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع، والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه، وفي هذا الخصوص تجدر الإشارة إلى أن مشروعات التجميع قد تأخذ شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك لمشروع الاستثمار للطرف الأجنبي.[2]
- **الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية المحولة** : وهو ما يعرف بالاستثمار الأجنبي المباشر في شكل عقود امتياز لمدة تتراوح بين 20 عاما ويوجه هذا الشكل إلى مشاريع البنية الأساسية مثل بناء محطات الكهرباء أو المطارات أو الطرق تم استغلالها لمدة متفق عليها على أن يعود الاستثمار في نهاية عقد الامتياز إلى المجتمع أو الحكومة فيما يعرف بعائلة (B.O.T) أي المشروعات القائمة على البناء والتشغيل والتحويل وهذا النوع مفيد للطرفين حيث

[1] أشرف السيد حامد قبال، **الاستثمار الأجنبي المباشر**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013، ص 33.

[2] وهيبة داودية، **واقع آفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (1995-2004)**، مذكر لنيل شهاد ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الشلف، 2005، ص ص 16-17.

أن الدولة تستفيد من التمويلات التي تتوافر عليها الشركات متعددة الجنسيات في بناء مشروعات البنية الأساسية والتي تستفيد منها في المستقبل عند انتقال ملكيتها إليها، وفي الجانب المقابل يرى المستثمر الأجنبي أن تلك المشروعات ذات جدوى اقتصادية وتعود عليه بعائد اقتصادي خلال فترة الامتياز .[1]

- **الاندماج والتملك :**يعرف الاندماج على أنه "عملية قانونية تتوحد من خلالها شركتين أو أكثر في شركة واحدة سواء بانضمام شركة إلى أخرى حيث تفقد الشركة المندمجة شخصيتها القانونية لصالح الشركة المندمجة فيها أو المندمجة وهو ما يسمى باندماج بطريق الضم، أو بانحلال شركتين لتكون شركة جديدة وهو ما يسمى باندماج بطريق المزج.

أما بالنسبة لتملك فالشركة المالكة تعمل على مراقبة الأصول والعمليات المتعلقة بنشاط الشركة المملوكة وتأخذ هذه الأخيرة شكل فرع لشركة المالكة تخضع لسلطتها وسيطرتها.

وقد يأخذ الاندماج الأشكال التالية:

-**الاندماج الأفقي:** ويقصد به اندماج شركتين تعملان تتنافسان في نفس نوع النشاط.

-**الاندماج الرأسي:** يقع الاندماج الرأسي بين الشركات التي تعمل في أنشطة اقتصادية مكملة، فصناعة البترول مثلا تمر بمراحل مختلفة مثل الدراسة والاستكشاف والإنتاج والتكرير والتسويق وكل مرحلة تقوم بها شركات مختلفة يمكنها الاندماج وتكون شركة جديدة تقوم بالعملية الإنتاجية كلها.

-**الاندماج المتنوع:** يتم بين شركات لها أنشطة اقتصادية مختلفة، وقد يكون بغرض زيادة تنوع المنتجات أو الامتداد الجغرافي للسوق ومن المزايا المصاحبة لعمليات الاندماج والتملك ما يلي:

- ❖ تخفيض التكاليف والاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم.
- ❖ تحسين مستويات الإنتاجية واستخدام التكنولوجيا المتطورة.
- ❖ زيادة القدرة للحصول على التمويل من المؤسسات المصرفية وأسواق رأس المال.
- ❖ إحياء المؤسسات المهددة بالتصفية والإفلاس[2].

[1] محمد العيد بيوض، **تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة سطيف، 2011، ص 37.

[2] جمال بلخباط، **جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص 16.

- **شراء شركة قائمة:** يتحقق هذا النوع من الاستثمار عندما يقوم المستثمر الأجنبي بشراء مؤسسة محلية كانت نشطة في البلد المضيف سواء وطنية أو أجنبية.

تطور هذا الشكل في سنوات التسعينات التي عرفت تسارع عملية التحرير الاقتصادي وتبني سياسة الخوصصة كآلية لتحسين أداء المؤسسات الوطنية أو التخلص من أعبائها وتصفية المؤسسات العاجزة من خلال بيعها للمستثمرين المحليين أو الأجانب.

إن تحقيق هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر في الواقع العملي مرهون بما يلي:

- مدى توافر هذه الشركات القائمة في الدولة المضيفة هذا من جهة، ومدى تفضيلات وخيارات حكومات الدول المضيفة من جهة أخرى.
- مدى استعداد المستثمر الأجنبي لتحمل الأعباء التي ستنجر عن هذه العملية كون تلك الشركات تعاني من صعوبات خاصة تمويلية جعلتها محلا لعملية الخوصصة.
- إمكانية استئناف المؤسسة نشاطاتها في المستقبل، أي أن المؤسسة المستهدفة تعاني من مشكلات عابرة لا هيكلية، بالإضافة إلى استفادة المستثمر الأجنبي من بعض المزايا التحفيزية كالإعفاء الجزئي أو الكلي من الضرائب وغيرها، بهدف تشجيعه على شراء هذا النوع من المؤسسات المتعثرة.[1]

المطلب الثالث: نظريات الاستثمار الاجنبي المباشر.

إن حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ليست حركة عشوائية إنما هي نابعة من ظروف محيطة بالشركات سواء في الدولة الأم أو في الدول المضيفة، وتوجد هناك العديد من النظريات المفسرة لهذه الحركة نستعرض أهمها فيما يلي:

1 .نظرية دورة حياة المنتج

يمكننا القول أن لكل سلعة في السوق دورة حياة خاصة بها، وتقوم هذه النظرية على مفهوم مفاده أن كل سلعة من السلع التي تنتجها الشركات تمر بمراحل حياتية من لحظة وصولها إلى السوق التجاري وحتى زوالها منه الظهور النمو النضوج الانحدار ثم الزوال)، تحتفظ الدولة المنتجة للسلعة بميزة تنافسية فريدة تتوفر عندها فقط وعندما تبدأ

[1] زين الدين حماشي، **انعكاسات انشاء التكتلات الاقتصادية على اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر**، مرجع سبق ذكره، ص 62.

بتصدير السلعة إلى الخارج تفقد ميزتها المطلقة من خلال التبادل التجاري وقد تصبح هيا ذاتها مستوردة لهذه السلعة بصورة أو أخرى، ولكي نفهم نظرية دورة حياة المنتج لابد من استعراض المراحل.

- **الانتقادات الموجهة لنظرية دورة حياة المنتج:**

يمكن تلخيص الانتقادات الموجهة لهذه النظرية فيما يلي[1]:

أ- تقترض النظرية النمو المتتابع عبر الزمن المتضمن خلق المنتوج في السوق الداخلي قبل بيعه في الخارج ثم إنتاجه من طرف الفروع، إن هذا النموذج جد مبسط عند مطابقته مع الواقع المعاصر فالآن المنتجات الجديدة غير موجهة لسوق واحد فقط ولكن في نفس الوقت موجهة لعدة أسواق، وهي مميزة لتلبية أذواق وحاجات مختلف هذه الأسواق.

ب- إن هذه النظرية وبالرغم من إمكانية تطبيقها على البعض المنتجات إلا أن هناك أنواعا أخرى من السلع أو المنتجات قد يصعب تطبيق النظرية عليها بفروضها السابقة ومن أمثلة ذلك السلع التي يصعب على دول أخرى غير الدول صاحبة الابتكار تقليدها أو إنتاجها بسهولة.

ج- لا يمكن تطبيق هذه النظرية على بعض أنواع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، خصوصا تلك التي تقع في مجال الصناعات الاستخراجية وبعض أنواع الخدمات.

د -من بين دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر هي تخفيض التكاليف ثم التصدير إلى البلد المبتكر للمنتوج أي إلى الشركة الأم في البلد المصدر للاستثمار، وهو ما يعرف بالإنتاج من أجل التصدير غير البلدي المصدر للاستثمار وهو ما يعرف بالإنتاج من أجل التصدير غير أن الواقع يكشف عن وجود استثمارات أجنبية مباشرة منتجاتها موجهة للسوق المحلي في البلد المضيف وليس التصدير مثل المشروبات الغازية خدمات السياحة ... إلخ[2].

2-نظرية الحماية: ويقصد بالحماية الممارسة الوقائية التي تقوم بها شركات الاستثمار لضمان عدم تسرب المعلومات والأسرار الفنية الخاصة بالابتكار الجديدة في مجالات الإنتاج والتسويق وغيرها إلى الجهات المحلية في أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى وذلك. فترة زمنية ممكنة، أي أن شركات الاستثمار الأجنبي تستهدف زيادة عوائدها

[1] علي عباس، **إدارة الأعمال الدولية**، دار حامد للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2007، ص 150.

[2] عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2008، ص ص 84-85.

إلى أقصى حد ممكن عن طريق حماية أنشطتها الخاصة كالبحث والتطوير والابتكارات التكنولوجية والعمليات الإنتاجية الجديدة والقيام بها داخل الشركة الأجنبية وفروعها وعدم السماح بخروجها إلى المشروعات الأخرى في الدول المستقبلة لهذه الشركات حتى تحقق بذلك الحماية المطلوبة لاستثماراتها وللوصول إلى أهدافها. [1]

- **الانتقادات الموجهة لنظرية الحماية**: تتمثل هذه الانتقادات فيما يلي:

– لا تعطي هذه النظرية تفسيرا واضحا لعدم انتقال المستثمرين الأجانب من الدول المتقدمة إلى بعض الدول النامية رغم ترحيب هذه الأخيرة بالاستثمار الأجنبي المباشر وتقديمها حوافز متنوعة تسمح للمستثمر الأجنبي بحماية مبتكراته كما تنص عليها هذه النظرية.

– تركز هذه النظرية على دوافع حماية الشركات دولية النشاط ولا تعطي اهتماما مناسبا للسياسات الحكومية والضوابط المتعلقة بالدول المضيفة لهذه الاستثمارات، بينما قد تؤدي هذه السياسات والضوابط إلى تقليل جدوى الإجراءات الوقائية التي تمارسها شركات الاستثمار لتحقيق أهدافها.

– لم تتمكن هذه النظرية من إعطاء تفسير لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض النشاطات، كالصناعات الإستراتيجية وعمليات الاستكشاف والتنقيب عن البترول ... الخ، إذ لا يمكن تطبيق دواعي الحماية المنشئة للاستثمار الأجنبي المباشر وفق هذه النظرية على مثل هذه النشاطات.

– أغفلت هذه النظرية أهمية المزايا المكانية والقيود المفروضة على التجارة الخارجية والسياسات الاقتصادية للدول المضيفة للاستثمار والتي بإمكانها التأثير سلبا أو إيجابا على حركة الاستثمار الأجنبي بين الدول.

3–نظرية عدم كمال السوق:

تقوم هذه النظرية على عدة افتراضات عند تحليلها لأسباب اتجاه الشركات المتعددة الجنسيات للاستثمار في الدول المضيفة، أولى هذه الافتراضات هي غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية بالإضافة إلى انخفاض المعروض من السلع في تلك الدول، كما تفترض أيضا أن الشركات الوطنية في الدول المضيفة ليست لها القدرة على منافسة الشركات متعددة الجنسيات في مختلف مجالات الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية أو حتى الوظيفية، فالشركات المتعددة الجنسيات تتمتع بميزات نسبية مقارنة بالشركات الوطنية متمثلة في توفر الموارد المالية، التكنولوجية والمهارات

[1] فليح حسن خلف، **التمويل الدولي**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2004، ص 182.

الإدارية، إن إيمان الشركات الأجنبية بهذا التفوق على الشركات الوطنية يعتبر بمثابة أحد الدوافع الأساسية التي تقف وراء قيام الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار في الدول النامية . تفضيل التملك المطلق لمشاريع الاستثمار لتمكينها من الاستغلال الأحسن لنقاط قوتها.

وتوضح الدراسة التي قام بها **هودوينج** "HOODYOUNQ أن هناك علاقة عكسية بين درجة المنافسة في الأسواق الأجنبية وبين اتجاه استثمارات الشركات متعددة الجنسيات إلى بلدان تلك الأسواق حيث في حالة سيادة المنافسة الكاملة في الأسواق الأجنبية سيؤدي إلى فقدان الشركات المتعددة الجنسيات للميزات التنافسية التي كانت تمتلكها.

كما يتفق كل من **باري وكيفز** مع **هودوينج** في هذا الخصوص، حيث يعتبران أن الدافع الأساسي إلى اتجاه الشركات المتعددة الجنسيات إلى الاستثمار في الخارج هو تمتعها بميزة إبتكارية معينة كالخبرة الفنية والاختراعات والابتكارات تستطيع الاستفادة منها في الدول المضيفة.

- **الانتقادات الموجهة لهذه النظرية**

وجهت لهذه النظرية عدة انتقادات يمكن تلخيصها فيما يلي:

-افتراض إدراك الشركات متعددة الجنسيات لجميع فرص وقيود الاستثمار الأجنبي في الخارج وهذا غير واقعي من الناحية العملية.

-لم تقدم هذه النظرية أية تفسيرات مقبولة لأسباب تفضيل الشركات المتعددة الجنسيات للتملك المطلق للمشاريع الإنتاجية كوسيلة لاستغلال جوانب القوة أو المزايا الإبتكارية لهذه الشركات في الوقت الذي توجد لديها بدائل أخرى للاستثمار أو العمليات الخارجية كالتصدير أو عقود التراخيص الخاصة بالإنتاج والتسويق.[1]

4. النظرية الانتقائية:

طرح Dunning النموذج الانتقائي النظرية الإلكتيكية لأول مرة في ندوة نوبل بستوكهولم عن التركز الدولي للنشاط الاقتصادي عام 1976، حيث قام Dunning بالتقاط أفكار من عدة نظريات طرحت جميعها في نظريته وأطلق عليها " بالنظرية الانتقائية". وقد انطلق في تحليله عبر طرحه لعدة تساؤلات في هذا الشأن.

[1] يحي سعيدي، **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2007، ص ص .127-128-129.

-لماذا تدويل الإنتاج؟

-أين يتم تدويل الإنتاج؟

- كيف يتم ذلك؟

تلك التساؤلات أثارت حفيظة Dunning ودفعت به إلى توجيه أبحاثه لأجل إيجاد إجابات واضحة وشافية ولقد كانت البداية باعتقاده أنه إذا كانت الشركة لديها دافع قوي لتصبح شركة متعددة الجنسيات يجب عليها التمتع بالمزايا (OLI) أي الملكية (O) والموقع (L) والتدويل.(1)

هذا النموذج نجده يؤكد على:

أ- **مزايا الملكية "O" (wers advantage)** وهي المزايا الاحتكارية التي تحوزها الشركة المستثمرة في الخارج بالمقارنة مع الشركات المحلية في الاقتصاد المضيف وتتمثل هذه المزايا في الأصول الغير ملموسة والتي يجوز نقلها داخل الشركة المتعددة الجنسيات بتكاليف منخفضة مما يؤدي إلى ارتفاع الدخل مثل ابتكارات المنتجات إدارة الإنتاج، نظام التسويق ... إلخ.

ب- مزايا الموقع "L" (Location advantage)وتتمثل في المزايا المكانية التي تتميز بها الدولة المضيفة والتي يجب أن تفوق مزايا الدولة الأم مثل: التوزيع المكاني للثروات الطبيعية، أسعار المدخلات والجودة. ج مزايا التدويل : (International advantage) وهي الميزات التي تسمح للشركة بالحفاظ على موقعها التنافسي وتعكس رغبتها في الرقابة وتخص جهازها التنظيمي[1].

5-نظرية الموقع ونظرية الموقع المعدلة

1 .نظرية الموقع:

إن قرار الاستثمار الأجنبي من طرف المستثمر الأجنبي مرتبط بعوامل دولية وأخرى محلية (الدولة الأم) ومن هذا المنطلق نجد نظرية الموقع تهتم بقضية اختيار الدولة المضيفة التي ستكون مركز لاستثماراتها وممارسة أنشطتها الإنتاجية

[1] محمد مرابط، **دراسة أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على استثمارات الشركات**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة جيجل 2014، ص 81.

أو التسويقية ... الخ والمتعلقة بالشركات المتعددة الجنسيات، وبعبارة أخرى أنها تركز على العوامل البيئية للدول المضيفة المؤثرة في قرارات الاستثمارات للشركات متعددة الجنسيات.

ويرى باري أن هذه النظرية " تهتم بالمتغيرات البيئية في الدول المضيفة التي ترتبط بالعرض والطلب تلك العوامل التي تؤثر على الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية، والبحوث والتطوير ونظم الإدارة وغيرها". ويضيف دننج أن هذه النظرية تهتم بكل العوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج والتسويق والإدارة ... إلخ

بالإضافة إلى العوامل التسويقية والعوامل المرتبطة بالسوق، أو العوامل التسويقية".

وعليه فإن العوامل الأساسية لنظرية الموقع التي تؤثر على قرار الشركات متعددة الجنسيات فيما يخص الإستثمار المباشر في الدول المضيفة، هذا من جهة ومن جهة ثانية المفاضلة بين الإستثمار المباشر والتصدير لهذه الدول المضيفة وتمثلت في

-العوامل التسويقية مثل : درجة المنافسة، منافذ التوزيع، التقدم التكنولوجي، حجم السوق، معدلات نمو السوق ...إلخ.

– العوامل المرتبطة بالتكاليف مثل: تخفيض تكاليف نقل المواد الأولية وتوفر الأيدي العاملة وبأجور متدنية إضافة لتوفر رؤوس الأموال.

- الإجراءات الجبائية مثل : فرض القيود الجمركية المفروضة على التصدير ونظام الحصص.

- العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر مثل : الامتيازات الممنوحة للاستثمار الأجنبي من قبل الدول المضيفة ومدى استقرار أسعار الصرف، الأنظمة الضريبية والقيود المفروضة على ملكية الاستثمارات الأجنبية للأجانب، إضافة إلى ذلك طرق تحويل العملات الأجنبية.

بالإضافة إلى عوامل أخرى منها: الموقع الجغرافي، مدى غنى أراضيها بالثروات الطبيعية، الإجراءات والقيود في عملية تحويل الأرباح إلى الدول الأم، المبيعات والأرباح المتوقعة، إمكانية التهرب الضريبي...الخ.[1]

[1] لبيض فلة، بوحانون سارة، **دور التكتلات الاقتصادية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة– دراسة حالة الاتحاد الأوروبي –** مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل، 2020/2019، ص42.

2. نظرية الموقع المعدلة:

هذه النظرية امتداد وتطوير لنظرية الموقع بحيث تساهم في إضافة بعض العوامل التي تؤثر على الاستثمارات الأجنبية يرجع تطور هذه النظرية إلى روبوك وسيموندس حيث اقترحا أن الأعمال والاستثمارات الدولية والأنشطة المرتبطة بها تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل المجموعة الأولى: تشمل المتغيرات الشرطية، أما المجموعة الثانية فهي عوامل دافعة، وأخيرا تتمثل المجموعة الثالثة في بعض المتغيرات المجموعة الحاكمة الضابطة.

ويمكن ذكر هذه العوامل فيما يلي:

-عوامل تتعلق بأسواق الدول المضيفة غير الكاملة.

-عوامل تتعلق بالميزة المطلقة التي تكتسبها الشركات متعددة الجنسيات مقارنة بنظيرتها في الدول المضيفة.

-عوامل تتعلق بأهداف الدول(الدولة الأم)

-عوامل تتعلق بالنشاط الإنتاجي، سواء من جانب التكاليف أو الأرباح.

-عوامل تتعلق بحماية اختراعات الشركات المتعددة الجنسيات.

– عوامل تتعلق بما تملكه البلدان النامية من موارد أولية.

***الانتقادات الموجهة لنظرية الموقع المعدلة:**

-تعتبر هذه النظرية ملخص للنظريات السابقة وهذا من خلال كثرة العوامل التي تدفع شركات متعددة الجنسيات للاستثمارات الأجنبية حيث تم الإشارة إليها في النظريات السابقة.

– إن كثرة هذه العوامل في هذه النظرية قد تصعب للشركات متعددة الجنسيات في اتخاذ قراراتها فيما يخص القيام بالاستثمار وممارسة نشاطاتها الإنتاجية والتسويقية في الدول المضيفة.[1]

[1] لبيض فلة، بوحانون سارة، **دور التكتلات الاقتصادية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة– دراسة حالة الاتحاد الأوروبي**، مرجع سبق ذكره، ص 43.

خلاصة الفصل

عرف العقد الأخير من القرن الماضي زيادة سريعة لظاهرة التكتلات الاقتصادية سواء من حيث عددها أو حجمها، الأمر الذي جعل منها سمة أساسية من سمات النظام الاقتصادي العالمي الجديد حيث اتجهت معظم الدول لإقامة تحالفات فيما بينها في إطار التكتل الاقتصادي رغبة منها في الظفر بالمنافع التي يعود بها التكتل الاقتصادي عليها، وخير مثال على ذلك ما يحققه الاتحاد الأوروبي والآسيان اللذان حققا نجاحات جمة جعلت منهما قوتان اقتصاديتان تنافسان أقوى الاقتصاديات بالعالم.

لقد عمدت الدول النامية إلى إقامة تكتلات فيما بينها أملا في اللحاق بركب الدول المتقدمة، وقد برزت عدة محاولات للتكتل بين هذه الدول نذكر على سبيل المثال: الكوميسا الآسيان تبقى الدول العربية في ذيل الهرم في عدم مبادرتها إلى تحقيق ما حققته الدول المتقدمة ويبقى الأمل قائما في تحدي المعوقات التي تحول دون تحقيق حلم الوحدة العربية وإزالة كل العقبات باتجاه التكتل الاقتصادي.

الفصل الثاني

نظرة تحليلية للاستثمار الأجنبي لتكامل الاقتصادي الأوروبي

تمهيد

تعتبر عملية التكامل في أوروبا واحدة من أهم التطورات التي ميزت النصف الثاني من القرن العشرين، حيث أعادت هذه العملية ترتيب المنطقة سياسيا واقتصاديا، وأعادت بعثها من جديد لتكون فاعلا مؤثرا في العلاقات الدولية، وبالرغم من الخراب والدمار الذي لحق بها خلال الحرب العالمية الثانية، هذا التكتل تعدت مرحلته منطقة التجارة الحرة إلى الاتحاد الجمركي فالسوق المشتركة وصولا إلى مرحلة الاتحاد الاقتصادي والنقدي، الأمر الذي جعله أنجح وأكبر تكتل اقتصادي في العالم. وبهدف الوقوف على الإطار النظري والتطبيقي للإتحاد الأوروبي تم تقسيم الفصل إلى مبحثين:

- **المبحث الأول: الأداء الاقتصادي للاتحاد الأوروبي**
- **المبحث الثاني: تحليل الدراسة القياسية**

المبحث الأول: الأداء الاقتصادي للاتحاد الأوروبي

يعتبر الاتحاد الأوروبي من أكبر التكتلات الاقتصادية القائمة حاليا، والذي بلغ في تكامله الإقليمي مرحلة متقدمة، فهو نتاج عملية اندماج وتكامل بين دول تختلف شعوبها عن بعضها البعض في اللغة والثقافة والتاريخ والقومية، ومازالت في أوج نشاطها وتفاعلاتها ولم تصل إلى نهايتها.

المطلب الأول: نشأة الاتحاد الأوروبي وتطوره

يمكن عرض نشأة الاتحاد الأوروبي وتطوره، كما يلي:

أولا: اتحاد البنيلوكس

عقدت الدول: بلجيكا، لوكسمبورغ وهولندا في 29 تشرين الأول 1947 اتفاقا جمركيا كان أول مرحلة من الاتحاد الاقتصادي بينها وأول تجربة تكامل أوروبي، ألغيت بموجبه الرسوم الجمركية بين بلجيكا ولوكسمبورغ من جهة وهولندا من جهة أخرى في حين طبقت تعريفة جمركية واحدة على الواردات من الدول الأخرى، وفي 1950/07/01 أزيلت القيود التجارية ووحدت السياسة الجمركية واتبعت الدول الثلاث سياسة جمركية موحدة نحو العالم الخارجي. وفي تموز 1954 تحررت حركة انتقال رؤوس الأموال وقد نجحت هذه التجربة التكاملية نجاحا كبيرا ودخلت الدول الثلاث في الاتفاقات التالية كاتحاد وليسكدول منفصلة[1].

ثانيا: الجماعة الاقتصادية الأوروبية

في عام 1951 شكلت فرنسا وألمانيا، إيطاليا، بلجيكا، هولندا ولوكسمبورغ المجتمع (Ecsc) الأوروبية للفحم والصلب لتكون أول مجمع أوروبي فوق قومية، كانت السمة الأساسية لهذه الهيئة وضع صناعات الفحم والحديد والصلب تحت سيطرة هيئة عليا، تشمل سلطتها تحديد الحصص الإنتاجية في كل البلدان الأعضاء ووضع بعض القواعد لمنع المنافسة غير العادلة وشملت المعاهدة أيضا تكوين مجلس وزراء يخول له سلطة اتخاذ بعض القرارات المهمة وجمعية برلمانية تتمتع بقدر من الرقابة ومحكمة عدل أوروبية لضمان الامتثال لأحكام المعاهدة.

[1] لبنى جديد، **السوق الأورودية المشتركة والسوق العربية المشتركة تشابه المقدمات واختلاف النتائج**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد والتخطيط، 2004، ص 11.

بعدها قامت هذه الدول الست بتطوير التعاون بينها إلى أبعد الحدود وذلك بالتوقيع على معاهدتين في روما 1957، كانت المعاهدة الأولى متعلقة بالجماعة الاقتصادية الأوروبية، والثانية بتشكيل وكالة الطاقة النووية الأوروبية.[1]

ومع حلول 1967/01/01 نجحت الدول الست في دمج كل من جماعة الفحم والصلب والجماعة الاقتصادية الأوروبية وجماعة الطاقة الذرية في منظمة واحدة هي "الجماعة الأوروبية" والتي أطلق عليها اسما شائعا هو السوق الأوروبية المشتركة. وتتلخص أهداف تلك السوق كالتالي:[2]

1- إزالة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء وكذلك القيود الكمية على الصادرات والواردات من السلع وكل العوائق التي تحول دون انتقال الأشخاص ورأس المال؛
2- إقامة تعريفة جمركية مشتركة اتجاه الدول غير الأعضاء؛
3- تعميق وتحقيق المنافسة الحرة في السوق المشتركة وتنسيق السياسات الاقتصادية بما في ذلك السياسة المالية والنقدية ومعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات؛
4- إنشاء صندوق اجتماعي أوروبي من أجل تحسين إمكانيات اليد العاملة.

ثالثا: تصاعد العضوية في الجماعة الاقتصادية الأوروبية

بدأت الجماعة الاقتصادية الأوروبية بناء تكاملها الاقتصادي بست دول فأنجزت اتحادها الجمركي والذي ضم دول البينيلوكس حيث تم بموجبه إلغاء الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء، كما نجحت في إتباع سياسة زراعية مشتركة من أجل زيادة الإنتاجية الزراعية والعمل على استقرار الأسواق الزراعية وضمان مستوى عادل لمعيشة السكان الزراعيين بزيادة دخولهم الفردية ووضع أسعار معقولة بالنسبة للمستهلكين. وقد مر توسيع عضوية الجماعة الأوروبية بمجموعة من المراحل:

1 - **المرحلة الأولى**: طلبت كل من بريطانيا والدنمارك وايرلندا سنة 1961 ثم النرويج سنة 1962 الانضمام ولكن طلبهم لم يوافق عليه بعد مفاوضات دامت سنتين، وكررت الدول الأربعة التقدم بطلب الانضمام سنة 1967 ولكن رفض للمرة الثانية واستمر الوضع دون تغيير إلى أن تم التوصل لإنهاء ناجح لمفاوضات الانضمام بموجب اتفاقية

[1] حسين عمر، **الجات والخصخصة**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 1997، ص 39.
[2] عبد الوهاب رميدي، **التكتلات الاقتصادية الاقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم علوم الاقتصادية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر 01، 2014/2013، ص 43.

بروكسل في 22 جانفي 1973، حيث وقعت كل من بريطانيا وإيرلندا والنرويج والدنمارك معاهدة الانضمام إلى الجماعة.

2 – المرحلة الثانية: لقد أصبحت إسبانيا والبرتغال عضوين في الأسرة الأوروبية في مطلع سنة 1986، وبذلك بلغ عدد الدول المشتركة في السوق الأوروبية 12 دولة.

3 - المرحلة الثالثة: وفي هذه المرحلة انضمت وبالتحديد في عقد السبعينات من القرن الماضي 3 دول، وهي السويد والنمسا فنلندا في أفريل 1995 ليصل عدد الدول الأعضاء إلى 15 دولة.

4 – المرحلة الرابعة: في الأول من ماي 2004 انضمت 10 دول جديدة إلى الإتحاد وهي: قبرص، مالطا، المجر، بولندا، سلوفينيا لاتفيا إستونيا، ليتوانيا، وجمهورية التشيك في أكبر عملية توسيع للجماعة منذ نشأتها من حيث عدد الدول المنظمة أو من حيث أثر التوسع، وفي عام 2007 انضمت كل من رومانيا وبلغاريا ليصبح العدد 27 دولة، أما في الوقت الحالي فقد أصبحت 28 دولة بانضمام كرواتيا في 01 جويلية 2013. إلا أن بريطانيا خرجت رسميا من الاتحاد الأوروبي بتاريخ 2020/01/31 بعد ما يقارب نصف قرن من انضمامها لهذا التكتل[1].

المطلب الثاني: أهداف الاتحاد الأوروبي وشروطه.

الفرع الأول: أهداف الاتحاد الأوروبي

تنحصر أهداف النظام الاقتصادي الأوروبي في النقاط التالية:

1- خلق سوق تجارية موحدة ذات قدرة إنتاجية أكثر كفاءة وطاقة استيعابية ضخمة دون حواجز حدودية وإلغاء القيود التعريفية والقيود الكمية والتمييزية بين الدول الأعضاء في التكتل الاقتصادي؛

2- تعميق الاقتصاد الحر القائم على آليات السوق وتفاعل قوى العرض والطلب، واحترام مبدأ المنافسة وزيادة قدرة المنتجات على التواجد في الأسواق العالمية والدولية؛

[1] بن عبد الرحمان روابح، **أثر الأزمة المالية على حركة التجارة الخارجية للتكتل الاقتصادي الأوروبي**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراء في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة 2018، ص 216.

3 -انتقال دول التكتل الاقتصادي الأوروبي من مرحلة التكامل والتنسيق إلى مرحلة الا تحقيق الوحدة النقدية الأوروبية والاستقرار النقدي في أوروبا وإقامة البنك المركزي الأوروبي والتحول إلى الوحدة النقدية الأوروبية من خلال تعزيز وتنسيق السياسات النقدية للدول الأعضاء في التكتل؛

4 -العمل على خفض معدلات التضخم والبطالة وزيادة معدلات النمو لإحداث الاستقرار الاقتصادي والرواج المطلوب في الدول الأعضاء.

الفرع الثاني: شروط الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي

1- شروط الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وفق كوبنهاجن:

وتنقسم إلى:

1- **شروط سياسية:** وتتعلق بضمان كامل الديمقراطية، ووجود مؤسسات مستقلة غير حكومية تحترم حقوق الإنسان وحقوق الأقليات.

2- **شروط اقتصادية:** فيما يتعلق بوجود نظام اقتصادي قوي وفعال قادر على المنافسة الموجودة ضمن دول الاتحاد.

3- **شروط تشريعية:** وتتعلق بتعديل القوانين والتشريعات بما يتوافق مع القوانين التي يتم تبنيها منذ تأسيسه.. معايير الانضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية وفق معاهدة ماستريخت: كما حددت معاهدة ماستريخت 1992 معايير الانضمام إلى منطقة اليورو هي:

- ✓ **معيار التضخم:** يتطلب من الدولة المؤهلة أن لا يتجاوز معدل التضخم بها نسبة 2.7%.
- ✓ **معيار عجز الموازنة:** حددت الاتفاقية أن الدول المؤهلة للانضمام لا بد أن لا تزيد نسبة العجز السنوي في موازنتها العامة على 3% من إجمالي ناتجها المحلي.
- ✓ **معيار الدين الحكومي المستحق:** لا يتعدى إجمالي الديون الحكومية المستحقة للدول المنضمة للاتحاد عن 60% من إجمالي ناتجها المحلي النقدي.
- ✓ **معيار سعر الصرف** أن يكون النطاق الطبيعي لتقلبات سعر الصرف عملة الدولة المؤهلة للدخول في حدود 1.5% في الوحدة النقدية.

معيار أسعار الفائدة: اعتمد نسبة 7.8 % كحد أقصى لسعر الفائدة. [1]

المطلب الثالث: التنظيم المؤسساتي والعملياتي للاتحاد الأوروبي

الإتحاد الأوروبي كغيره من المنظمات الدولية يدير وينظم شؤونه، ويعمل على تنفيذ أهدافه من خلال تشكيلة معينة من المؤسسات تتمثل فيما يلي:

أولا: المجلس الأوروبي

يضم المجلس الأوروبي رؤساء الدول والحكومات للدول الأعضاء، رئاسة المجلس دورية لمدة 6 أشهر لكل دورة يتولى رئيس الدولة أو رئيس الحكومة رئاسة المجلس.

يقتصر عمل المجلس الأوروبي في الغالب على بلورة سياسات وتوصيات وتوجيهات عامة وإصدار بيانات أو نداءات أو توصيات، فهو لا يتخذ قرارات ولا يشرع قوانين ملزمة، بصورة عامة يقوم المجلس بوضع السياسة العامة للاتحاد وحل المشاكل التي يفشل المجلس الوزاري في حلها.[2]

ثانيا: المجلس الوزاري

يعتبر المجلس الوزاري مؤسسة لها وجودها منذ معاهدة باريس التي أنشأت بموجبها الجماعة الأوروبية للفحم والصلب وهو يعد السلطة التنفيذية في الاتحاد، يشترط في من يمثل دولته في هذا المجلس أن يكون وزيرا ولكن هؤلاء الممثلون يتغيرون في المجلس تبعا لطبيعة الموضوع المطروح على المجلس.

تكمن اختصاصات المجلس الوزاري فيما يلي:

1 - ينسق السياسات الاقتصادية ما بين الدول الأعضاء؛

2 -يبرم نيابة عن الاتحاد الأوروبي الاتفاقيات مع الدول والمنظمات الدولية؛

4- يشترك المجلس مع البرلمان في ممارسة السلطة المالية وفي إقرار ميزانية الاتحاد.

ثالثا: المفوضية الأوروبية

[1] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص123.

[2] كلية قمسيوري ونريمان علوي شمس، **عوامل نجاح التكامل الاقتصادي بالاتحاد الأوروبي ومعوقاته بالاتحاد الأفريقي**، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 03 الجزائر 2019، ص 10.

تعتبر المفوضية الأوروبية العنصر الثاني الأساسي في عملية صنع سياسة الاتحاد الأوروبي، يتم تعيين أعضاء المفوضية بالاتفاق بين حكومات الدول الأعضاء، حيث يتم تعيينهم على أساس التنافس والقدرة على العمل باستقلالية لصالح الاتحاد نفسه ولمدة (5) سنوات) قابلة للتجديد لذا فإنهم غير ملزمون بأخذ التعليمات من حكوماتهم. تكمن اختصاصات المفوضية الأوروبية فيما يلي:

1 إدارة العملية التكاملية الأوروبية؛

2 إصدار اللوائح والتوجيهات والإرشادات للقيام بوظيفتها التنفيذية.

3 إعداد اللوائح الداخلية والقرارات الإدارية اليومية وإصدارها.

رابعا: البرلمان الأوروبي

أسس البرلمان الأوروبي في عام 1957، له نور استشاري حيث تنص معاهدة روما على أنه هناك عدد من المجالات لا يستطيع المجلس الوزاري اتخاذها بدون استشارة البرلمان وهو مكون من ثواب منتخبين بالاقتراع لمدة خمس سنوات، يعقد البرلمان 12 جلسة بكامل أعضائه كل سنة في ستراسبورغ بينما تعقد الجلسات الأخرى في بروكسل.

تكمن اختصاصات البرلمان الأوروبي في ممارسته سلطة إشرافية على تعيين أعضاء المفوضية الأوروبية وإقالتهم، كما أنه يناقش أعمال المفوضية ويراقب الإدارة اليومية للسياسات الأوروبية عن طريق توجيه أسئلة شفهية ومكتوبة للمفوضية والمجلس. كما يستطيع تشكيل لجان تحقيق إثر الشكاوى التي تقدم له من قبل مواطني الاتحاد.

خامسا: محكمة العدل الأوروبية:

تعتبر الجهاز القضائي للاتحاد الأوروبي، تتكون من 15 قاضيا يساعدهم 09 محاميين عامين، بحيث يعين القضاة لمدة ستة سنوات قابلة للتجديد، يقوم المجلس الوزاري باختيار أعضاء المحكمة بناء على ترشيحات الدول ويختار قاض واحد ليكون رئيسا للمحكمة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. [1]

وتكمن اختصاصات محكمة العدل الأوروبية فيما يلي:

1 -الفصل في المنازعات بين الدول الأعضاء حول تفسير القوانين وقضايا مخالفة المعاهدة الأوروبية والاتفاقيات ذات الصلة؛

2 - المنازعات التي بين الأفراد وبين الشركات من ناحية وبين الدول الأعضاء من ناحية أخرى حول الحقوق والالتزامات؛

3 -تفسير الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي يبرمها الاتحاد.

[1] صباح رمضان ياسين، **مؤسسات الاتحاد الأوروبي واختصاصاتها**، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العراق، العدد الأول، 2016، ص10-17.

سادسا: البنك الأوروبي للاستثمار

حرصت اتفاقية روما لعام 1957 وهي الاتفاقية المنشأة للجماعة الاقتصادية الأوروبية، على وجود مؤسسة مالية في الجماعة لا تستهدف تحقيق الربح وتعمل على تحقيق تنمية متوازنة ودائمة في الدول الأعضاء، تأسس عام 1958 بنك أوروبي للاستثمار شرع على الفور في العمل لتحقيق الهدف العام بالتركيز على 03 محاور[1]:

1 - الاهتمام بالأقاليم الأقل تقدما في أوروبا وتمويل مشروعات الاستثمار فيها بهدف تضييق الفجوة بين مستوى معدلات النمو داخل وبين الدول الأوروبية.

2 – تمويل مشروعات مشتركة في الدول الأوروبية الأعضاء في الجماعة بهدف تسهيل ودعم أهداف الجماعة ككل والتغلب على مشكلات التكامل والاندماج ومعالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المشتركة.

3– تمويل مشروعات أوروبية مشتركة خارج دول الجماعة بهدف فتح الأسواق الخارجية أمام الجماعة أو دعم علاقة الجماعة الأوروبية بالعالم الخارجي[2].

سابعا: البنك المركزي الأوروبي:

تحتضنه مدينة فرانكفورت الألمانية، أنشئ بتاريخ 01 جويلية 1998 وباشر مهامه مع ميلاد اليورو في 01 جانفي 1999، أما صلاحياته فهي محددة في معاهدة ماستريخت والمتمثلة أساسا في ضبط معدلات التضخم وحماية اليورو خاصة في أسواق الصرف، إلا أنه منع من تقديم القروض لتمويل العجز الحاصل في موازنات الدول الأعضاء.

ويتكون البنك المركزي الأوروبي من:

1 - مجلس المحافظين والذي بدوره يوجه ويتخذ القرارات اللازمة لإتمام مهام البنك المركزي إضافة إلى أنه يضع السياسة النقدية ويسير عمليات واحتياطي الصرف ويضمن احترام توجيهات البنك المركزي الأوروبي من طرف الدول الأعضاء.

2 - مجلس الإدارة: يسطر السياسة النقدية وفق توجيهات مجلس المحافظين ويوجه بعض الأوامر اللازمة للبنوك المركزية.

[1] محمد بن عزوز، **السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، تخصص قانون دولي وعلاقات سياسية دولية، جامعة مستغانم، 2015، ص 42-44.

[2] عبد الرحمان روابح، **حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة**، مرجع سبق ذكره، ص 50، 51.

3 - المجلس العام يعمل على اشتراك الدول التي لم تشارك بعد في الوحدة النقدية في القرارات المتخذة في إطار هذه الوحدة.[1]

المطلب الرابع: مظاهر التكامل الاقتصادي الأوروبي وتحدياته الداخلية والخارجية

الفرع الأول: مظاهر التكامل الاقتصادي الأوروبي

تكمن أهم مظاهر التكامل الاقتصادي الأوروبي فيما يلي:

أولا: النظام النقدي الأوروبي

1 **نشأة النظام النقدي الأوروبي:** أدى تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول الأعضاء في السوق المشتركة إلى أول محاولة للتكامل النقدي في المجموعة وهي خطة ويرنر" عام 1970" وكانت محاولة طموحة لإقامة اتحاد نقدي قبل نهاية العقد ورغم إقامة سعر صرف للجماعة في أفريل 1972 فإن تعميم الدولار في 1973 وظهور اختلافات هامة في السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء في أعقاب أزمة النفط الأولى أدى إلى انكماش النظام بالتدرج إلى منطقة المارك الألماني. وكانت إقامة النظام النقدي الأوروبي في مارس 1979 محاولة للتعاون النقدي أكثر نجاحا بكثير، وكان يهدف لخلق منطقة نقدية مستقرة في أوروبا من خلال تحقيق درجة عالية من الاستقرار في أسعار الصرف النسبية لعملات الدول المشاركة في هذا النظام تحقيق درجة من التقارب في السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء.

2 **مراحل تطور النظام النقدي الأوروبي:**

أ – خطة وارنر: اشتملت الخطة على تقرير به العديد من التوصيات تتعلق بتوحيد السياسات الاقتصادية والنقدية بين الدول الأعضاء وكذا الضريبية، ولأجل ذلك تم إنشاء الصندوق الأوروبي للتعاون النقدي. وقد ظهرت ملامح هذا النظام بالتحديد في 1979 باتفاق على وحدة أوروبية.

ب – نظام الثعبان النقدي: قام الاتحاد الأوروبي عام 1972 بتحديد هوامش تدبدب العملات الخاصة بالدول الأعضاء بالنسبة للعملات الأجنبية والمحلية طبقا لنظام اشتهر باسم "الأفعى في النفق" والمعروف أنه في ذلك الوقت ارتبطت معظم العملات بالدولار الأمريكي مع السماح بتدبدبها في حدود 2.25 حول سعر الصرف العملات الأعضاء مثبتة فيما بينهم مع وجود هامش التدبدب، في حين تكون هناك عملات حرة في التقويم بالنسبة للعملات الأجنبية ولكن عند تعميم فكرة حرية التقويم في عام 1973 أصبح نظام الثعبان دون جدوى.

[1] نانية بلورغي، **تداعيات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الأورو متوسطية**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة 2014، ص 52.

ثانيا: تقرير ديلور

يهدف تقرير ديلور إلى دراسة واقتراح المراحل الواقعية التي تؤدي إلى تحقيق الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي، ففي هذا السياق كلف المجلس الأوروبي في جوان 1988 لجنة مكونة من خبراء (تضم محافظي البنوك المركزية للدول الأعضاء برئاسة جاك ديلور قد دام تحضير هذا التقرير سنة كاملة وجاء فيه مجموعة من الاقتراحات تهدف لتحقيق الوحدة النقدية في ثلاث مراحل: [1]

1 -تدعيم التعاون بين البنوك المركزية.

2 -إنشاء نظام أوروبي للبنوك المركزية.

3 -أجاز تحويل تطوري للسلطة القرارية في مجال السياسة النقدية إلى مؤسسات فوق قومية. تحديد في المرحلة الثالثة بصفة حاسمة التكافؤات بين العملة القومية التي تحل محلها العملة الواحدة الأوروبية.

كما أشار التقرير إلى الحاجة الماسة لوجود مؤسسة نقدية أوروبية لا يمكن في وجود قرارات مختلفة في عدة بنوك مركزية، واقترح لهذا النظام الجديد النظام النقدي للبنوك المركزية.ESCB

ثالثا: اتفاقية ماستريخت وإقامة الوحدة النقدية

كان من الطبيعي أن تهتم الحكومات الأوروبية باستكمال الخطوات السابقة، لذلك وقفت الدول الأعضاء للاتحاد في مدينة ماستريخت الهولندية على اتفاقية حملت اسم هذه المدينة والتي وقع عليها رؤساء حكومات دول المجموعات الأوروبية وتم المصادقة عليها رسميا في 07 فيفري 1992 وجاءت هذه المعاهدة بنصوص وأحكام طويلة، تضم سبعة عشرة بروتوكولا وثلاث وثلاثين إعلانا ليتمم الاتفاقيات السابقة خاصة معاهدة روما لسنة 1957 والعقد الأوروبي الوحيد الصادر في 01 جويلية 1987[2].

تقوم معاهدة الاتحاد الأوروبي على ثلاث محاور رئيسية تتمثل في:

-مراجعة الاتفاقيات الجماعية السابقة.

-اعتماد سياسة خارجية للأمن المشترك.

-التنسيق والتعاون بين كل الدول في مجالات العدالة حقوق الإنسان والشؤون الداخلية.

[1] عشان أبو حرب، **الاقتصاد الدولي**، دار أسامة للطبع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008، ص 155.

[2] أمال قحايرية، **الوحدة النقدية الأوروبية الاشكاليات والأثار على المديونية الخارجية لدول الجنوب** – مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص 184.

وقد حددت اتفاقية ماستريخت سيناريو قيام الوحدة النقدية الأوروبية، وتحديد مراحل الوصول إلى صدور عملة موحدة، وهي ثلاث مراحل كما يلي:[1]

المرحلة الأولى: وركزت فيها الدول الأعضاء على الوصول إلى درجة عالية من التقارب في السياسات الاقتصادية والنقدية، وأن تتجنب حدوث عجز مفرط في موازناتها العامة أو زيادة كبيرة في الديون الحكومية وقد انتهت هذه المرحلة بنهاية عام 1993.

المرحلة الثانية: وهي المرحلة التي اهتمت بتنفيذ مجموعة من السياسات والبرامج الاقتصادية لتحقيق التقارب المطلوب بين الدول في المجال الاقتصادي، وذلك من خلال تحقيق معدلات متقاربة في بعض المؤشرات الاقتصادية، كما تم في هذه المرحلة وضع أسس إنشاء مؤسسة النقد الأوروبية (EM.I) التي تحولت فيما بعد إلى البنك المركزي الأوروبي، وامتدت هذه المرحلة من عام 1994 حتى عام 1999.[2]

المرحلة الثالثة: وهي المرحلة التي تم فيها الإعلان عن ميلاد العملة الأوروبية، وتم تثبيت أسعار صرف عملات الدول المشاركة فيها بصورة نهائية، وصاحب ذلك إنشاء البنك المركزي الأوروبي (ECB) الذي يضم كل البنوك المركزية للدول الأعضاء، وفي اجتماع القمة الذي عقد في مدريد عام 1995، تمت الموافقة على الاقتراح الألماني بتعديل اسم العملة الأوروبية من الإيكو إلى اليورو وأن يحل اليورو محل الإيكو مع بداية عام 1999، حيث تم ربط العملات المحلية في الدول الأعضاء باليورو بدل من الدولار وسمح أيضا منذ ذلك التاريخ بفتح حسابات في البنوك بالعملة الجديدة، كما بدأ توزيع العملة الجديدة على البنوك والمؤسسات المالية في الدول الأعضاء منذ النصف الثاني للعام 2001 في حين بدأ التداول الرسمي لليورو في 2002/01/01 وأصبحت العملة الرسمية في الدول الأعضاء بدلا من العملات المحلية.[3]

الفرع الثاني: التحديات الداخلية والخارجية للاتحاد الأوروبي

1- **التحديات الداخلية:** هي التحديات التي تهدد البنية المجتمعية وتخل بمنظومة الأمن والاستقرار الداخلي أبرزها: [4]

-نقص المعلومات وتراجع معدلات البحث العلمي وبراءة الاختراع وحقوق التأليف.

---

[1] خالد رواق، **أثر أزمة الديون السيادية على واقع ومستقبل الوحدة النقدية الأوروبية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، ص 27.

[2]. شمس الدين معنصري، **الأديات الأوروبية لحماية حقوق الإنسان**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص قانون دولي عام، جامعة بسكرة 2011، ص 56، 57.

[3] مصطفى كامل، **العملة الأوروبية الموحدة وانعكاساتها على واقع المصارف العربية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العدد 24، ص 50 .

[4] معن عبد العزيز الريس، **الإتحاد الأوروبي والتفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الحديد**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2014، ص 73.

-صعوبة تطبيق القرارات على كافة الدول الأعضاء التي تتخذ من قبل الاتحاد الأوروبي وذلك لأن هذه القرارات ملزمة فقط للدول التي توقع عليها

-ارتفاع المشاكل الاجتماعية كالبطالة وارتفاع تكاليف العيش.

-تدهور بيئي كبير وغياب سياسات فعالة لحماية البيئة ومحاربة التلوث.

-التفرقة الاجتماعية وبروز مظاهر عودة الطبقية.

2 .التحديات الخارجية وبهذا الخصوص حددت المجموعة جملة من التحديات الخارجية، أبرزها ما يلي:[1]

-عدم الاستقرار السياسي في أوروبا بعد نهاية الحرب الباردة خصوصا بعد تزايد الهيمنة الأمريكية.

-تزايد ضغوط ومعدلات الهجرة إلى أوروبا، سواء من دول أوروبا الشرقية أو دول جنوب المتوسط، وعدم القدرة على طرح حلول مقنعة لمختلف الإشكاليات التي تعترض العلاقات الأورو متوسطية.

-تدهور التوازن البيئي وعدم التوصل لسياسات مشتركة فوق حكومية لحماية البيئة.

– فقدان أوروبا لمكانتها ودورها الريادي بسبب عولمة الاقتصاد واشتداد التنافس الدولي وخاصة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والدول الصناعية الأسيوية (الصين واليابان).

[1] هشام بن حداد، **السياسات الأمنية للاتحاد الأوروبي في حوض المتوسط**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة وهران،2019، ص 37.

المبحث الثاني: تحليل الدراسة القياسية

المطلب الأول: دراسة درجة تكامل متغيرات الدراسة (الاستقرارية)

حتى لا نقع في فخ الانحدار الزائف (spurious regression)حسب ما جاء به (Granger And Newbold,)(1974)[1] يجب دراسة استقراريه السلاسل الزمنية محل الدراسة ومعرفة درجة تكامل كل منها، فالجدول رقم (01) يعطي نتائج اختبارات جذر الوحدة لكل من (Augmented Dickey and Fuller,1981) يرمز له بـ (ADF)[2] و اختبار(Phillips-Perron,1988) يرمز له بـ(PP)[3] ، إذ يمكن أن نلخص نتائج مخرجات برنامج الـEviews الموضحة في الملحق (01) كما يلي:

الجدول (03): اختبارات درجة تكامل متغيرات الدراسة

LEVEL						
Unit root test	**Trend specification**	**LNFDI**	**LNCO2**	**LNINTRA**	**LNGDP**	**LNINFL**
ADF	NON	-1.1802	-5.7292***	1.4174	1.3968	-1.8072*
	INTERCEPT	-2.8327	-2.5737	-2.1917	-1.6889	-4.3715***
	INTERCEPT AND TREND	-2.7739*	-0.9853	-0.7314	-0.6736	-3.2929**
PP	NON	-1.1875	-5.9736***	2.6066	1.3719	-1.7366*
	INTERCEPT	-2.8300	-2.5737	-2.2011	-1.8068	-4.2517**
	INTERCEPT AND TREND	-2.8571	-1.0037	-0.0665	-0.6837	-3.1943**
FIRST DIFFERENCE						
ADF	NON	-4.9891***	-1.7009*	-4.2400***	-3.9211***	-7.1133***
	INTERCEPT	-5.3971***	-5.4769***	-5.0390***	-4.1318***	-6.8781***
	INTERCEPT AND TREND	-4.8648***	-5.2506***	-5.1603***	-4.2415***	-6.9804***
PP	NON	-5.2915***	-2.5993***	-4.3002***	-3.9175***	-11.0244***
	INTERCEPT	-5.7342***	-5.4397***	-5.3640***	-4.1033***	-15.5291***
	INTERCEPT AND TREND	-5.1538***	-2.5993***	-4.3002***	-3.9175***	-11.0244***

الإحصائيات هي نسب *t-statistic* لاختبارات،ADF PP

*, ** و *** تشير إلى معنوية الاختبار عند 10%, 5% و1% على التوالي.

المصدر: من إعداد الطالبات اعتماد على برنامج الـ Eviews

[1] **Granger, C. W., Newbold, P., & Econom**, J. (2001). Spurious regressions in econometrics. A Companion to Theoretical Econometrics, Blackwell, Oxford, 557-561

[2] **Dickey, D. A., & Fuller, W. A**. (1981). Likelihood ratio statistics for autoregressive time series with a unit root. Econometrica: journal of the Econometric Society, 1057-1072

[3] **Phillips, P. C., & Perron, P.** (1988). Testing for a unit root in time series regression. Biometrika, 75(2), 335-346.

من خلال نتائج الجدول (01) الذي يلخص مخرجات برنامج الـ Eviews ، وبناء على اختبارات جذر الوحدة التقليدية يتضح أن جميع السلاسل الزمنية سوى المتغير التابع الممثل في لوغاريتم الاستثمار الأجنبي المباشر (LNFDI)، أو المتغيرات المستقلة (LNCO2 LNINTRA LNGDP LNINFL) غير مستقرة في المستوى(LEVEL) عند مستوى معنوية 5% أي أن جميع السلاسل الزمنية تعاني من وجود جذر وحدة وهذا في جميع النماذج، سوى النموذج الأول بدون ثابت واتجاه عام(NON) أو النموذج الثاني الذي يحتوي على ثابت(INTERCEPT) أو النموذج الثالث الذي يحتوي على ثابت واتجاه عام (INTERCEPT AND TREND)، لكن عند تطبيق الفرق الأول (FIRST DIFFERENCE) على جميع السلاسل الزمنية الممثلة في متغيرات الدراسة يلاحظ أنها قد استقرت عند مستوى معنوية 5% وهذا ما يدل أن السلاسل متكاملة من الدرجة الأولى I(1).

المطلب الثاني: تحديد نموذج الـARDL الأمثل حسب معيار Akaike

من خلال الشكل (01) الذي يبين أفضل عشرون نموذج تم اختيارها مقارنة بالعديد من النماذج وفقا لمعيار Akaike وذلك حسب درجات الإبطاء المناسبة لكل من المتغيرات محل الدراسة، بحيث نجد بأن نموذج الـ ARDL المناسب والموافق لهذه العلاقة الذي يحتل المرتبة الأولى من بين 20 نموذج مفضل هو ARDL(3.3.3.3.2) .

بحيث تأخذ المتغيرات محل الدراسة (LNFDI-LNCO2-LNINTRA-LNGDP-LNINFL) الابطاءات المناسبة على التوالي (3.3.3.3.2).

الشكل (01): نموذج الـ ARDL المفضل وفق درجات الإبطاء المثلى

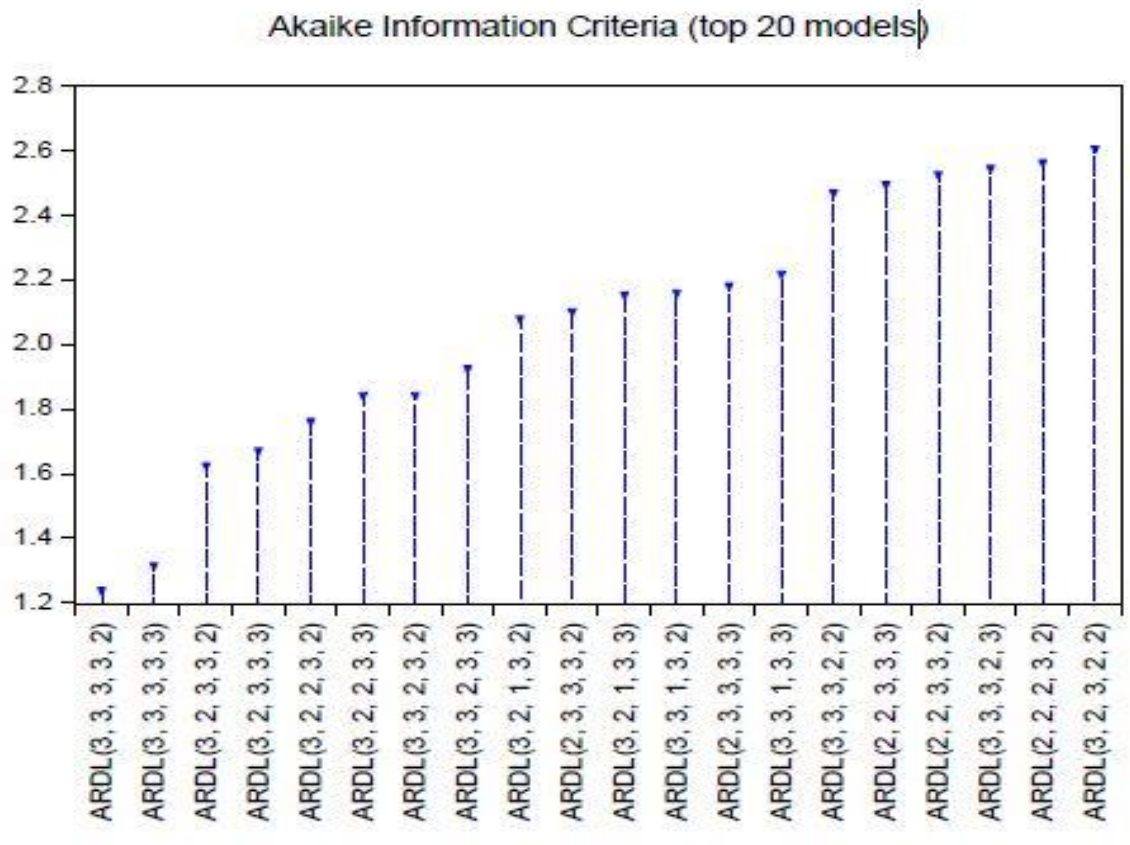

المصدر: من إعداد الطالبات اعتماد على برنامج الـ Eviews

أولا: تقدير النموذج ARDL (3.3.3.3.2)

من خلال الجدول (02) الذي يلخص نتائج برنامج الـEviews أنظر الملحق (02)، نلحظ تقدير نموذج ARDL(3.3.3.3.2)في شكله الأولي، يتضح أن النموذج يتمتع بقدرة تفسيرية قوية لظاهرة الاقتصادية محل الدراسة ممثلة في قيمة معامل التحديد المصحح(0.961507)، كما أن هذا النموذج حسب القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر (0.000542) والتي تدل على رفض الفرض الصفري(H0) وقبول الفرض البديل(H1) الذي ينص على معنوية النموذج عند مستوى معنوية5%.

الجدول رقم (04): نتائج تقدير نموذج الـ ARDL(3.3.3.3.2)

Variable	LNFDI
LNFDI(-1)	-1.187311**
LNFDI(-2)	-0.175112
LNFDI(-3)	-0.240311**
LNCO2	140.3069**
LNCO2(-1)	-102.4413
LNCO2(-2)	178.8039**
LNCO2(-3)	110.0755
LNINTRA	2.88E-06
LNINTRA(-1)	2.13E-05
LNINTRA(-2)	9.34E-06**
LNINTRA(-3)	-5.89E-06
LNGDP	1.55E-07
LNGDP(-1)	-5.39E-06**
LNGDP(-2)	-1.44E-06
LNGDP(-3)	2.78E-06**
LNINFL	-0.456605
LNINFL(-1)	-2.252293**
LNINFL(-2)	-1.618643**
CONSTANT	-82.08605**
ARDL MODEL	ARDL(3.3.3.3.2)
R-Squared	0.991632
Adjusted R-squared	0.961507
F-statistic	32.91737 [0.000542]

** تشير إلى معنوية الاختبار عند 5%

[ ] تعبر عن قيمة الاحتمالية(P-value)

المصدر: من إعداد الطالبات اعتماد على برنامج الـ Eviews

ثانيا: تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد(UECM)

من خلال الجدول رقم (03) الذي يوضح النموذج المشتق (UECM) من نموذج الـ ARDL في صيغته الأولية أين ينقسم الى قسمين : علاقة الأجل الطويل، وعلاقة الأجل القصير، بحيث نجد من خلال النتائج المستخلصة بأن معامل الأجل الطويل سالب ومعنوي(***-2.602734) وهذا ما يؤكد وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة محل الدراسة، هذا ما يسمح بتقدير نموذج الانحدار لتصحيح الخطأ (ECM)

الجدول رقم (05): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد(UECM)

Variable	Δ LNFDI	
LNFDI(-1)*	-2.602734***	العلاقة طويلة الأجل
LNCO2(-1)	326.7451***	
LNINTRA(-1)	2.76E-05**	
LNGDP(-1)	-3.89E-06**	
LNINFL(-1)	-4.327541***	
D(LNFDI(-1))	0.415423***	العلاقة قصيرة الأجل
D(LNFDI(-2))	0.240311**	
D(LNCO2)	140.3069**	
D(LNCO2(-1))	-288.8795***	
D(LNCO2(-2))	-110.0755	
D(LNINTRA)	2.88E-06	
D(LNINTRA(-1))	-3.45E-06	
D(LNINTRA(-2))	5.89E-06*	
D(LNGDP)	1.55E-07	
D(LNGDP(-1))	-1.34E-06**	
D(LNGDP(-2))	-2.78E-06**	
D(LNINFL)	-0.456605	
D(LNINFL(-1))	1.618643***	
CONSTANT	82.08605	
ARDL MODEL	ARDL(3.3.3.3.2)	
R-Squared	0.991632	
Adjusted R-squared	0.961507	
F-statistic	32.91737 [0.000542]	

** تشير إلى معنوية الاختبار عند 5%

[ ] تعبر عن قيمة الاحتمالية(P-value)

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد على برنامج الـ Eviews

المطلب الثالث: اختبار التكامل المشترك باستخدام نهج الحدود(Bounds test)

اعتمادا على القيم الحرجة التي استحدثها Narayan and Smyt سنة 2005 بمحاكاة القيم الحرجة الدقيقة للعينات الصغيرة لاختبار فيشر F-tests، فإنه حسب حجم العينة (N = 24) فإن القيم الحرجة الدنيا والعليا الموافقة لها عند مستوى معنوية 5% هي (2.947، 4.088) على التوالي، فمن خلال الجدول (04) نلاحظ أن قيمة فيشر (27.80110) أكبر من قيمة الحد الأعلى I(1) عند مستوى معنوية 5% مما يدل على وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

الجدول رقم (06): اختبار التكامل المشترك باستخدام نهج الحدود

N = 24 K = 4	المتغير التابع		
	Δ LNFDI		
F-statistic	27.80110		
القيم الحرجة	مستوى المعنوية	الحدود الدنيا I(0)	الحدود العليا I(1)
	10%	2.46	3.46
	5%	2.947	4.088
	1%	4.093	5.532

N: حجم العينة

K: عدد المتغيرات المستقلة

المصدر: من إعداد الطالبات اعتماد على برنامج الـ Eviews

المطلب الرابع: الاختبارات التشخيصية لصحة النموذج

من خلال مخرجات برنامج الـ Eviews كما هو موضح في الملحقين () وكما هو ملخص في الجدول(05) فإننا نستنتج بأن نموذج الانحدار الذاتي ذو الابطاءات الموزعة زمنيا محل الدراسة الـ ARDL(3.3.3.3.2) لا يعاني من وجود مشاكل قياسية ممثلة في:

- ✓ البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا وذلك حسب اختبار (jarque- Bera) أين نجد بأن قيمة الاحتمالية (0.588350) هي أكبر من مستوى المعنوية 5% ومنه نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أن بواقي النموذج محل الدراسة تتوزع توزيعا طبيعيا.
- ✓ لا يعاني النموذج من مشكل الارتباط الذاتي للبواقي وذلك حسب اختبار ((Ljung-Box(residuals) أين نجد قيمة الاحتمالية لجميع الإحصائيات (Q-Stat) أكبر من مستوى المعنوية 5% أي أنه نقبل الفرض الصفري الذي ينص على أن النموذج لا يعاني من مشكل الارتباط الذاتي للبواقي.
- ✓ النموذج ARDL(3.3.3.3.2) لا يعاني من مشكل عدم تجانس تباين البواقي وذلك حسب اختبار-(Breusch Pagan-Godfrey)بحيث نجد أن قيمة احتمالية فيشر (0.8296) أكبر من مستوى المعنوية 5% ومنه نقبل الفرض العدم الذي ينص على انه لا يوجد مشكل عدم تجانس تباين البواقي.
- ✓ من خلال الشكلين (2،3) لاختباري المجموع التراكمي (CUSUM)ومربع المجموع التراكمي (CUSUM of SQUARED)يتضح بأن هناك استقرار هيكلي للنموذج أي أن معلمات النموذج ثابتة ومستقرة على طول فترة الدراسة.(1998-2021)

الجدول (07): نتائج اختبارات قبول النموذج

المشكل القياسي	نوع الاختبار	قيمة الإحصائية	قيمة الاحتمال	النتيجة
طبيعية البواقي	(jarque- Bera)	1.060866	0.588350	قبول H_0.
الارتباط الذاتي بين البواقي	Q-Stat Ljung-Box(residuals) TEST	أنظر الملحق()	جميعها أكبر من 0.05	قبول H_0.
تجانس تباين الأخطاء	Breusch-Pagan-Godfrey	0.565555	0.8296 F(18,5)	قبول H_0.

المصدر: من إعداد الطالبات اعتماد على برنامج الـ Eviews

الشكل (02): التمثيل البياني ل **cusum**

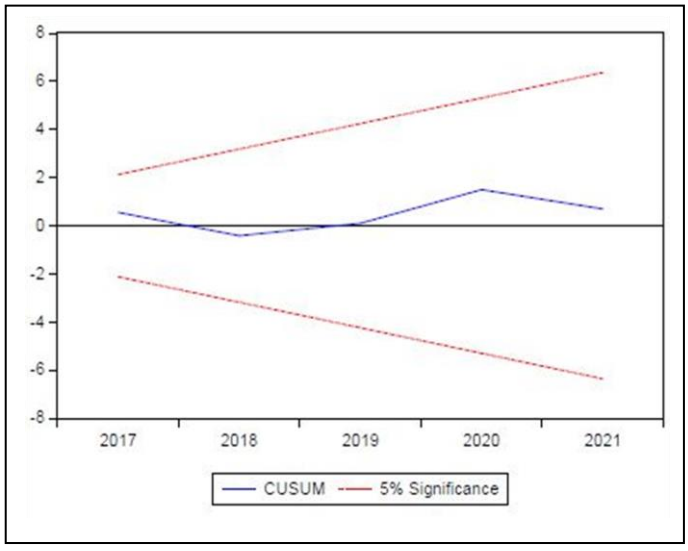

الشكل (03): التمثيل البياني ل **cusum sq**

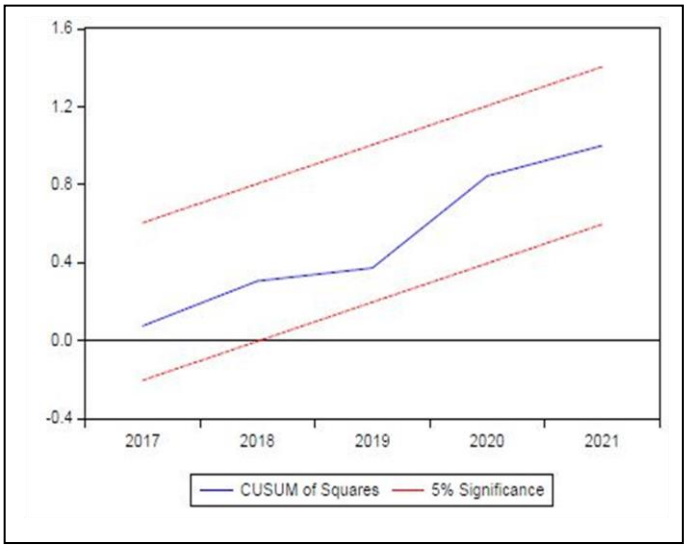

المصدر: من إعداد الطالبات اعتماد على برنامج الـ **Eviews**

خلاصة الفصل

تعد تجربة الاتحاد الأوروبي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر تجربة رائدة لأنها أدت إلى إرساء الاستقرار السياسي وتدعيم الاستقرار الاقتصادي الكلي وتبني العديد من الإصلاحات المالية، النقدية والضريبية إلى جانب إنشاء هيئات فوق قومية أوروبية مع تنسيق التشريعات والقوانين وتدعيم التعاون في مجال الاستثمار وذلك من خلال العديد من المبادرات التي قامت بها الدول الأعضاء لتحسين مناخ الأعمال في دول الاتحاد وفتح أغلب القطاعات أمام المستثمرين الأجانب، أدت هذه المبادرات سواء الفردية أو المشتركة إلى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دول الاتحاد للاستفادة من المزايا التي تقدمها وإمكانية النمو والتوسع بالنظر لمستويات النمو التي تحققها هذه الأخيرة لذا يمكن اعتبار دول الاتحاد الأوروبي من أنجح الدول فيما يتعلق بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الخاتمة

الخاتمة

تعتبر ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية أهم سمات الاقتصاد العالمي المعاصر، وذلك لما أصبحت تشكله من أهمية بالغة في الاقتصاد الدولي، والتي تؤدي بدورها إلى ظهور عدة أثار منها زيادة المنافسة في إطار التكتل، اتساع السوق، انخفاض أو زوال مختلف الحواجز أمام حركة المبادلات وانتقال عوامل الإنتاج وغيرها، تمثل هذه الظروف مناخا ملائما لنشاط الشركات الأجنبية التي تبحث عن أفضل المناطق للاستثمار.

تعد التجربة الأوروبية أفضل نموذجا للتكتلات الاقتصادية الإقليمية ويعود نجاح هذه التجربة لحد بعيد إلى الدور الذي لعبته مؤسساته التشريعية والقضائية والتنفيذية إضافة إلى تناول الدول والحكومات عن جزء من سيادتها، ليؤكد الاتحاد الأوروبي أن الوصول إلى الأهداف الكبرى لا يتم إلا بإنجاز الأهداف الصغرى من خلال التفاعلات بين الشعوب والتي تحقق لهم جانبا من مصالحهم الاقتصادية وطموحاتهم المادية، وقد ساهم هذا التكتل في تحفيز بلدان من جهات مختلفة من العالم على إقامة تكتلات اقتصادية إقليمية فيما بينها، نظرا للنتائج الإيجابية التي ساهمت في تطوير اقتصاد بلدان الاتحاد الأوروبي مجتمعة.

وقد حاولنا في بحثنا هذا إبراز دور التكتلات الاقتصادية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال دراسة حالة التكتل الأوروبي، ولقد استندنا على جملة من الفرضيات والتي حاولنا اختبارها ضمن محتوى الدراسة.

نتائج الدراسة:

تلخص فيما يلي أهم النتائج التي توصلنا إليها:

1 -تعتبر التكتلات الاقتصادية عملية متناسقة غير عفوية قائمة على أسس ضرورية يجب أن تتوفر بين الدول الأعضاء في التكتل حتى تعود بالنفع عليهم، إذ تلعب هذه التكتلات دورا مهما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

2- تعتبر التكتلات الاقتصادية أداة لتدعيم الاستقرار الاقتصادي. 3- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وجها من أوجه الانفتاح على العالم الخارجي ومحركا أساسيا للتنمية وذلك من خلال نقله للتكنولوجيا الحديثة واختراق الأسواق العالمية، ودعم برامج البحث والتطوير المحلية إضافة إلى دعم برامج البحث والتطوير المحلية، مما أدى بالدول إلى التسابق فيما بينها لتقديم الحوافز والمزايا وتطوير بنيتها الأساسية وذلك لجذب الاستثمار، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

4 -تحتاج الدول التي ترغب في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى تحسين المناخ الاستثماري. – اغلبية التكتلات الاقتصادية التي حققت نجاحا باهرا هي التي تضم الدول المتقدمة.

5 -وجود علاقة إيجابية ما بين إنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى التكتل حيث يؤدي إنشاء التكتل إلى إزالة مختلف الحواجز أمام حركة التجارة، انتقال عوامل الإنتاج، زيادة المنافسة واتساع حجم السوق، ما يؤثر إيجابا على قرار الاستثمار، وهذا ما يؤكد عدم صحة الفرضية الثالثة.

6 -يعتبر التكتل الأوروبي من أنجح التكتلات الاقتصادية الإقليمية على مستوى العالم، واستطاع أن يبرز تأثير قوة تجارية لها روابط مختلفة من أكبر الشركاء التجاريين العالميين، كما يساهم بدرجة كبيرة في تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال المجهودات التي بذلتها الدول الأعضاء في تحسين مناخ الاستثمار، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة.

الاقتراحات

1- على الدول الراغبة في الانضمام إلى تكتل اقتصادي العمل على تحسين الأوضاع الاقتصادية والسياسية تماشيا مع متطلبات التكتل الاقتصادي.

2- التعجيل بإيجاد حلول للمشاكل السياسية ومشكل الهجرة الغير شرعية التي تهدد الاتحاد الأوروبي.

3- مواجهة خطر انهيار العملة الأوروبية "اليورو" بعد الخروج البريطاني وإجراء تغييرات فورية للوحدة النقدية الأوروبية.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب

1. أشرف السيد حامد قبال، الاستثمار الأجنبي المباشر، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013.
2. أمير حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير مباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، مصر، 2004.
3. حسين عمر، الجات والخصخصة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 1997.
4. عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

عشان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، دار أسامة للطبع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008. i.

5. علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، دار حامد للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2007.
6. فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2004.
7. كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان 2011.
8. كامل بكري، الاقتصاد الدولي " التجارة الدولية والتمويل"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
9. محمد مراس، قياس علاقة التكامل المتزامن بين الإستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات النمو، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد2، جامعة سعيدة، 2015.
10. نزيه عبد المقصود محمد مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2007.
11. يعقوب علي جانقي، علم الدين عبد الله بانقا، التمويل الخارجي المباشر، المنظمة العربية للتنمية الإدراية، القاهرة، مصر، 2006.

ثانيا: المذكرات

1. . شمس الدين معنصري، الأديات الأوروبية لحماية حقوق الإنسان، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص قانون دولي عام، جامعة بسكرة 2011.
2. أمال قحايرية، الوحدة النقدية الأوروبية الاشكاليات والأثار على المديونية الخارجية لدول الجنوب – مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.
3. بن عبد الرحمان روابح، أثر الأزمة المالية على حركة التجارة الخارجية للتكتل الاقتصادي الأوروبي، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراء في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة 2018.
4. بن ناصر محمد، المشاريع العربية المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي، مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008/2007.
5. جمال بلخباط، جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تنمية، جامعة باتنة 2015.
6. خاطر اسمهان، دور التكامل في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم علوم الاقتصادية، جامعة محمد خضير، بسكرة،2013/2012.
7. خالد رواق، أثر أزمة الديون السيادية على واقع ومستقبل الوحدة النقدية الأوروبية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2010.
8. خليفة لطيفة عائشة، بن صخرية فاطمة، أثر التكتلات الاقتصادية على التجارة الخارجية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم التجارية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2018/2017.
9. زين الدين حماشي، انعكاسات انشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية على اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة حالة رابطة دول جنوب شرق اسيا (الأسيان)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2011.
10. شليحي الطاهر، اقتصاديات الدول العربية بين إشكالية التكامل وتحدي الاندماج في الاقتصاد العالمي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014.

11. عبد الرحمان روابح، حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خضير، بسكرة، 2013/2012.

12. عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2008.

13. عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الاقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم علوم الاقتصادية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر 01، 2014/2013.

14. لبنى جديد، السوق الأورودية المشتركة والسوق العربية المشتركة تشابه المقدمات واختلاف النتائج، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد والتخطيط، 2004.

15. لبيض فلة، بوحانون سارة، دور التكتلات الاقتصادية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة- دراسة حالة الاتحاد الأوروبي – مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل، 2020/2019.

16. محمد العيد بيوض، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة سطيف، 2011.

17. محمد الفضل يحياوي، فتحي، دور التكامل الاقتصادي في تفعيل حركة التجارة الدولية – دراسة حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية للفترة 2016/2010، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي، قسم علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2019/2018.

18. محمد بن عزوز، السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، تخصص قانون دولي وعلاقات سياسية دولية، جامعة مستغانم، 2015.

19. محمد محمود ولد محمد عيسى، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية وتحديات العولمة الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم علوم الاقتصادية، جامعة دالي براهيم، الجزائر، 2010/2009.

20. محمد مرابط، دراسة أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على استثمارات الشركات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة جيجل 2014.

21. معن عبد العزيز الريس، الإتحاد الأوروبي والتفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الحديد، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2014.

22. نانية بلورغي، تداعيات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الأورو متوسطية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة 2014.

23. هشام بن حداد، السياسات الأمنية للاتحاد الأوروبي في حوض المتوسط، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة وهران،2019.

24. وهيبة داودية، واقع آفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (1995-2004)، مذكر لنيل شهاد ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الشلف، 2005.

25. يحي سعيدي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2007.

ثالثا: المقالات والمجلات

1. أحمد حسين معاوية، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، العدد 13، جامعة ظفار، 311.

2. باسم حمادي الحسا، الاستثمار الأجنبي المباشر، ط 1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2014.

3. حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر، تعاريف وقضايا جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 33، الكويت، 2004.

4. صباح رمضان ياسين، مؤسسات الاتحاد الأوروبي واختصاصاتها، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العراق، العدد الأول، 2016.

5. عبد الحميد عبد المطلب، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 ديسمبر، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003.

6. عدنان مناتي صالح، دور الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية للدول النامية، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية،2013.

7. كلية قمسيوري ونريمان علوي شمس، عوامل نجاح التكامل الاقتصادي بالاتحاد الأوروبي ومعوقاته بالاتحاد الأفريقي، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 03 الجزائر 2019.

8. لطيف بن يوب، خديجة خرافي، (مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية: أثر التكامل على الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة الايموا، السيماك والكوميسا، العدد:05 السنة2020، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر.

9. محمد والبي، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 2، جامعة بليد الجزائر،2008.

10. مصطفى كامل، العملة الأوروبية الموحدة وانعكاساتها على واقع المصارف العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العدد 24. 2005.

رابعا: المراجع الأجنبية

1. Dickey, D. A., & Fuller, W. A. (1981). Likelihood ratio statistics for autoregressive time series with a unit root. Econometrica: journal of the Econometric Society, 1057-1072
2. Granger, C. W., Newbold, P., & Econom, J. (2001). Spurious regressions in econometrics. A Companion to Theoretical Econometrics, Blackwell, Oxford, 557-561
3. Phillips, P. C., & Perron, P. (1988). Testing for a unit root in time series regression. Biometrika, 75(2), 335-346.